DOI: JFTP-2006-1046

التمويل المستدام للتعليم الجامعي: الآليات والخيارات

د/ السيد علي السيد جمعة

مدرس بقسم أصول التربية

(كلية التربية – جامعة السويس)

تاريخ استلام البحث : ٢٠٢٠/٦/١م

تاريخ قبول البحث : ٢٠٢٠/٦/١٥م

البريد الالكتروني : sayedalimail2@gmail.com

الملخص

هدف البحث إلى الوقوف على مفهوم التمويل المستدام وأهم آلياته، وتحديد المتغيرات المجتمعية الدافعة للأخذ به في التعليم الجامعي، وبيان المعايير المستخدمة في قياس مدى استدامة تمويل التعليم الجامعي، وعرض إجراءات استخدام مصادر تمويل التعليم الجامعي الحالية بشكل أكثر فعالية، واقتراح خيارات لتمويل التعليم الجامعي باستدامة. واستخدم البحث المنهج الوصفي. وتوصل إلى عدة نتائج منها: أنه يجب على التعليم الجامعي في ضوء الضغوط الاقتصادية وزيادة الطلب الاجتماعي عليه الأخذ بخيارات التمويل المستدام. وأن التمويل المستدام يستهدف تنويع مصادر التمويل؛ لكي تتخلص الجامعات من كل تبعية مالية قد تعيق استمراريتها، وبقائها، ونموها حاليًا ومستقبلاً. كما أن تحقيق التمويل المستدام يتطلب تمكين الجامعات من خلال تحقيق الاستقلال الإداري والمالي التام؛ ليتسنى لها تفعيل خياراته، والاستفادة القصوى من بدائله. ويظل التمويل الحكومي أحد ركائز تمويل التعليم الجامعي، ويمكن تعظيم الفائدة منه من خلال زيادة ميزانية التعليم الجامعي، وترشيد الانفاق، وتقليل الهدر، وإحداث توازن بين موازنات الجامعات، وتدبير موارد مالية إضافية. ويستند تفعيل التمويل المستدام على خيارات للتمويل تحقق الكفاية، الكفاءة، والعدالة.

الكلمات المفتاحية : التمويل المستدام – التعليم الجامعي

ABSTRACT

This Study aimed at identify the concept of sustainable financing, its most important mechanisms, the societal variables that drive to apply sustainable financing in university education, explaining the criteria used to measure the degree of sustainability in financing university education, presenting procedures for using existing university education funding sources more effectively, and proposing options to finance university education sustainably. The study used the descriptive method. The study came into some results as: University education, in light of economic pressures and increasing social demand for university education, must adopt sustainable financing options, Sustainable financing for university education aims to diversify funding sources, Achieving sustainable financing requires empowering universities through achieving complete administrative and financial independence, and enabling sustainable financing is based on financing options that achieve efficiency, effectivness, and equity.

KEYWORDS: Sustainable Financing - University Education

مقدمة

يعد التعليم الجامعي ركيزة أساسية للتنمية؛ فهو من أهم مدخلاتها، وذلك من خلال إعداده للقوى العاملة التي تسهم في إرساء قواعد البنية المجتمعية، بالإضافة إلى قدرته على إحداث حراك اجتماعي، وتعزيز التغيرات والتحولات في كافة قطاعات المجتمع السياسية، والاقتصادية، والبيئية، والمعرفية، والتكنولوجية، وغيرها.

الأمر الذي أسهم في زيادة الطلب الاجتماعي عليه، بالإضافة إلى اعتباره أحد المحددات الرئيسة لمشاركة المجتمعات في اقتصاد المعرفة؛ مما أدى إلى ظهور الحاجة إلى مزيد من الاستثمار فيه.

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هو: من أين سيأتي التمويل اللازم للاستثمارات المطلوبة؟ إن الإجابة على هذا السؤال تتطلب الإشارة إلى أن القرارات المتعلقة بتمويل النظام الجامعي ترتكز على قضايا رئيسة متعلقة بالسياسة التعليمية كطبيعة النظام التعليمي، وأهدافه، وبنيته، وكذلك من الذي سيدفع ثمن ما تحتاجه استدامة التعليم الجامعي.

فاعتماد الجامعات على التمويل الحكومي بشكل رئيس يضعف من قدرتها على تعزيز مصادر تمويلها، بما يحقق تكافؤ المخصصات المالية مع معدل التحاق الطلاب بها، بالإضافة إلى زيادة الرقابة الحكومية على النواحي الإدارية والمالية التي تحد من استقلالية الجامعة.

لذا، يجب أن يكون مصادر تمويلها، محددة لنطاقها ومدى أهدافها، وللأدوار التي تقوم بها وكيفية أدائها لهذه الأدوار، ودرجة إتقانها للأداء، ومقدار ما تستطيع تحقيقه من هذه الأهداف، كما يجب أن يرتبط التمويل أيضًا بتحقيق العدالة وتكافؤ الفرص التعليمية، والقضاء على التباينات في توزيع هذه الفرص بين مختلف فئات المجتمع.

وهذا يعني، أنه كلما كان التمويل كافيًا، كان حال التعليم الجامعي جيدًا؛ فحجم التمويل يتناسب طرديًا مع مستوى كفاءة نظام التعليم وفعاليته وجودته وحال العدالة التعليمية (الحوت، ٢٠١٥، ١).

ومن ثم، فإن مواجهة قضية تمويل التعليم الجامعي والحاجة لرفع درجة كفاءته والعدالة بين الطلاب تقتضي اتخاذ مجموعة من التدابير الرامية إلى زيادة وتنويع الموارد المالية، من خلال الأخذ بمفهوم "التمويل المستدام"، والتوصل إلى خيارات لمصادر تمويلية مستدامة.

مشكلة البحث وأسئلته

مما لا شك فيه أن توفير مصدر لتمويل المنظومة التعليمية هو مكون أساسي من عوامل نجاحها وتمكينها من إنجاز أهدافها، وضمان تنفيذ كافة الأنشطة والبرامج المخططة، على مستوى البنى والمرافق، والمتطلبات التشغيلية للعملية التعليمية، إضافة لعمليات الصيانة الدورية، والجوانب المتصلة بتفعيل النظم، وتنفيذ خطط الإصلاح والتطوير والارتقاء بالعملية التعليمية ومخرجاتها. وهو الأمر الذي يفرض ضرورة اتسام هذه العملية التمويلية ومصادرها الأساسية بمقومي الكفاية

والاستدامة؛ بما يضمن الالتزام بمسار منضبط ومتراكم للتطور والارتقاء في المسارات والأداء لقطاع التعليم، إضافة لارتباط مفهوم الاستدامة التمويلية ببعدين غاية في الأهمية، أولهما هو قيد الالتزامات الدولية وكذلك الوطنية بتعميم التعليم واتاحته للجميع دون تمييز، وكذلك تحسين نوعيته. وثانيهما هو البعد المرتبط بالقدرة على مواكبة الطلب المستقبلي على خدمات التعليم (أبو شمالة، ٢٠١٨، ٦٥).

إن الضعف المالي للجامعات يؤثر حتمًا على كفائتها وإنتاجيتها العلمية، ومساهمتها المجتمعية على المستويين القومي والعالمي، ويرجع هذا الضعف المالي لعدة أسباب تتشارك فيها غلبية الجامعات.

فالتمويل أحد المرتكزات الأساسية التي تستند إليها الجامعة في مواجهة أعبائها، ولهذا يواجه التعليم الجامعي قضية أساسية تتمثل في كيفية الوفاء بمتطلبات أفراد المجتمع للحصول على حقهم في التعليم، وإتاحة فرص متساوية لكل أبناء المجتمع، ومواجهة التحديات والمتطلبات الحالية والمستقبلية التي يفرضها الواقع المعاصر الحالي إقليميًا وعالميًا، في ضوء موارد مالية تعتبر محدودة تبقى عاجزة عن تلبية المتطلبات التعليمية والوفاء باحتياجات التعليم المتزايدة.

الأمر الذي يتطلب زيادة التمويل ليحقق التعليم الجامعي أهدافه المتبلورة في التوسع والجودة وخدمة المجتمع من خلال البحث عن بدائل تمويلية مستدامة؛ تسهم في تطويره ورفع كفائته، لذا، يمكن بلورة مشكلة البحث في الأسئلة التالية:

١- ما مفهوم التمويل المستدام؟ وما أهم آلياته؟

٢- ما المتغيرات المجتمعية الدافعة للأخذ بالتمويل المستدام في التعليم الجامعي؟

٣- ما المعايير المستخدمة في قياس مدى الاستدامة في تمويل التعليم الجامعي؟

٤- كيف يمكن استخدام مصادر تمويل التعليم الجامعي الحالية بشكل أكثر فعالية؟

٥- ما الخيارات المقترحة لتمويل التعليم الجامعي باستدامة؟

أهداف البحث

تحدد الأهداف الرئيسة للبحث الحالي في: الوقوف على مفهوم التمويل المستدام وأهم آلياته، وتحديد المتغيرات المجتمعية الدافعة للأخذ بالتمويل المستدام في التعليم الجامعي، وبيان المعايير المستخدمة في قياس مدى الاستدامة في تمويل التعليم الجامعي، وعرض إجراءات استخدام مصادر تمويل التعليم الجامعي الحالية بشكل أكثر فعالية، واقتراح خيارات لتمويل التعليم الجامعي باستدامة.

أهمية البحث

١- تبدو أهمية البحث من خلال القيمة النظرية التي يقدمها في: كونه موضوع لم يلق بعد الاهتمام الكافي على مستوى البحوث والدراسات العربية، ومن ثم قد يسهم البحث في تحقيق الإثراء المعرفي في هذا المجال، عن طريق توفير معرفة نظرية جديدة تدور حول الوصول إلى الاستدامة المالية لتحقيق معايير الجودة، والكفاءة، والفعالية المرتفعة في التعليم الجامعي.

٢-كما تتحدد القيمة التطبيقية للبحث في:

- إمكانية إفادة القائمين على تطوير التعليم الجامعي، والمسئولين عنه في اتخاذ قرارات سليمة فيما يتعلق بقضية تمويله؛ من خلال دراسة مفهوم "التمويل المستدام"، وعرض آلياته، واقتراح خيارات لتحقيق استدامة التمويل.
- تعدُّد المستفيدين من البحث الحالي، مثل: وزارة التعليم العالي، والمجلس الأعلى للجامعات، والجامعات والكليات المختلفة، والقائمين على مشروعات تطوير التعليم الجامعي، والمهتمين بقضايا إصلاح التعليم الجامعي وقضايا التنمية.
- أن البحث قد يدفع القائمين على تطوير التعليم الجامعي إلى مزيد من الفحص والنظر النقدي في السياسات والاستراتيجيات الحالية لتمويل التعليم الجامعي، بما يضمن إمكانية حدوث تغيير واضح وجذري في مصادر التمويل؛ لحسن القيام بدوره المنشود في تحقيق التنمية المنشودة للمجتمع حاضرًا ومستقبلاً.

منهجية البحث

تقتضي طبيعة البحث استخدام المنهج الوصفي؛ لتحليل الأدبيات المتعلقة بمصطلح التمويل المستدام، للوقوف على مفهومه ومقاربته بما يتناسب مع طبيعة النظام التعليمي، وتحديد أهم آلياته؛ وبيان المتغيرات المجتمعية الدافعة للأخذ بالتمويل المستدام في التعليم الجامعي، وعرض المعايير المستخدمة في قياس مدى الاستدامة في تمويل التعليم الجامعي، والوقوف على إجراءات استخدام التمويل الحالي للتعليم الجامعي بشكل أكثر فعالية، واقتراح خيارات لتحقيق استدامة التمويل.

دراسات سابقة

تم حصر عددٍ من الدراسات العربية والأجنبية، والتي تعرضت لتمويل التعليم الجامعي، وتم تقسيمها إلى دراسات عربية وأجنبية وسيتم عرضها وفق ترتيب زمني من الأقدم للأحدث، ويمكن تناول كل محور منها على النحو التالي:

أولاً - الدراسات العربية:

١-دراسة: تمويل التعليم الجامعى في جمهورية مصر العربية: بدائل مقترحة في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة (أبو النصر ، محمود & أو عرايس، ٢٠٠٢):

هدفت الدراسة إلى التعرف على بعض التحديات الحالية والمستقبلية التي يواجهها نظام التعليم الجامعي المصري، والتي واكبت ظهور النظام العالمى الجديد، والوقوف على مدى إمكانية تمويل التعليم الجامعي المصرى في تحقيق المتطلبات التعليمية المتزايدة، وتحليل أهم الأساليب المستخدمة لتمويل التعليم الجامعي في بعض البلدان ودراستها من أجل الاستفادة منها في إيجاد مصادر جديدة لتمويل التعليم الجامعي في مصر.

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وكانت أداة الدراسة عبارة عن استبانه موجهة إلى عينة من أساتذة الجامعات المصرية؛ للتعرف على أرائهم في تحديد مدى إمكانية الاستفادة من البدائل المقترحة كمصادر بديلة تسهم في الإنفاق على التعليم الجامعي المصري.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات يمكن أن تسهم في إيجاد بدائل جديدة لتمويل التعليم الجامعي، منها: إصدار تشريعات وقوانين جديدة تتيح للجامعة مزيد من الحرية للتصرف في مخصصاتها المالية، وتبني الدولة لأنماط جديدة من التعليم غير التقليدية، ومساهمة المحليات في المحافظات المختلفة فى تمويل التعليم الجامعي من خلال إنشاء صندوق خارج ميزانية المحافظة، وتشجيع رجال الأعمال على دعم و التبرع للجامعات التي تخرجوا منها، والعمل علي تطوير المراكز البحثية بكل جامعة بحيث تسهم في خدمة المجتمع.

٢-دراسة: اتجاهات حديثة في تمويل التعليم الجامعي (الهلالي، ٢٠٠٧):

هدفت الدراسة إلى توضيح بعض الاتجاهات الحديثة التي تم إتباعها لمعالجة قضية تمويل التعليم الجامعى في مصر، وذلك من خلال: عرض الأطر والمبادئ التي تحكم عملية تمويل التعليم الجامعي في مصر والعالم، وتحليل الاتجاهات الحديثة في تعظيم الاستفادة من التمويل العام المقدم للتعليم الجامعي، وعرض الاتجاهات الحديثة في تمويل التعليم الجامعي من خلال مصادر غير تقليدية، وتحليل الاتجاهات الحديثة في تقليل كلفة التعليم الجامعي من خلال إعادة النظر فى بنية الجامعات وإعادة هيكلتها، وعرض بعض الاستراتيجيات العالمية في إصلاح أسس تمويل التعليم الجامعي. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي.

وتوصلت إلي مجموعة من النتائج لإصلاح تمويل التعليم الجامعي في مصر من خلال: تنويع الموارد و المشاركة في التكلفة، والرسوم الدراسية، والقروض الطلابية، وخصخصة التعليم الجامعي أو أجزاء منه.

٣-دراسة: تمويل التعليم الجامعي في مصر وملامح الأزمة وسبل المواجهة: دراسة مستقبلية (عزب، ٢٠٠٩):

هدفت الدراسة إلى تجسيد أهم مظاهر أزمة تمويل التعليم الجامعي بصفة عامة وفي مصر بصفة خاصة، وتحديد أسباب تلك الأزمة في مصر، والتعرف على سبل الخروج منها من خلال الإطلاع على الأدبيات العربية والأجنبية، ووضع سيناريوهات مقترحة للخروج من هذه الأزمة، ووضع تصور لإمكانية تحقيق السيناريو الأمثل.

وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في استقراء بعض الأدبيات التربوية في تشخيص أزمة تمويل التعليم الجامعي في مصر، كما استخدمت الدراسة أسلوب السيناريو لوضع تصور مستقبلي أو أكثر والمفاضلة بينهما؛ للخروج من أزمة تمويل التعليم الجامعي المصري.

٤-دراسة: اتجاهات تمويل التعليم الجامعي في مصر في ضوء بعض التحولات التربوية المعاصرة (حامد، ٢٠١١):

هدفت الدراسة إلي وضع تصور مقترح يمكن من خلاله تحديد المتطلبات التربوية اللازمة لتمويل التعليم الجامعي على ضوء التحولات التربوية المعاصرة.

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي؛ للتعرف على واقع تمويل التعليم الجامعي في مصر، وكذلك تحليل للبيانات والإحصاءات المتعلقة بتمويل التعليم الجامعي، والتعرف على طبيعة التحولات المعاصرة التي يشهدها التعليم الجامعي ومتطلباتها.

وتوصلت الدراسة إلى تصور مقترح ينطلق من وجود عدد من البدائل التي تسهم في تمويل التعليم الجامعي، هي: الرسوم الدراسية، والقروض الطلابية، والتمويل الذاتي للجامعات، والمشاركة المجتمعية، وترشيد الانفاق عن طريق اتباع أسلوب هندسة القيمة، والتمويل الحكومي للجامعات وربطه بالأداء.

٥-دراسة: تمويل التعليم الجامعي في مصر (سيف الدين، ٢٠١٥):

هدفت الدراسة إلي الوصول إلى مصادر جديدة لتمويل التعليم الجامعي المصري، وإلقاء الضوء على تجارب بعض الدول في ذلك المجال، ومحاولة الاستفادة من تلك التجارب في التصدي لمشكلة تمويل التعليم الجامعي.

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتوصلت لعدة نتائج، منها: تشجيع الوقف الخيري كمصدر رئيس لتمويل التعليم الجامعي، ومحاولة الاستفادة من فائض أموال التأمينات والمعاشات، وتبني فكرة السندات الطلابية، وتركيز الإعلام على أهمية التبرعات والهبات لتمويل التعليم الجامعي.

٦-دراسة: تمويل التعليم العالي في مصر: المشاكل والبدائل المقترحات (بلتاجي، ٢٠١٥):

تحدد الهدف الرئيس للدراسة في تسليط الضوء على قضية تمويل التعليم العالي في مصر ومحاولة التصدي لمشاكله؛ باعتباره أهم خطوة لتحقيق الإصلاح الشامل بمصر. واعتمدت منهجية البحث على دراسة وتحليل موضوع التعليم العالي ومشاكله التمويلية من خلال تقديم نظرة عامة على نظام التعليم العالي المصري، وشرح أهم مشكلاته، إلي جانب تقديم الفرص المتاحة والمصادر التمويلية الأخرى لحل هذه المشكلات. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي.

وتتمثل أهم نتائج الدراسة في: ضرورة اتباع بعض السياسات من أجل تحسين كفاءة الإنفاق على التعليم، مثل: العمل على تحسين توزيع الموارد المالية، واتباع السياسات اللازمة لتدبير موارد إضافية كتشجيع رجال الأعمال على إنشاء مؤسسات تعليمية تتنافس فيما بينها على تقديم خدمات تعليمية متميزة، وتعظيم الاستفادة من المنح والقروض المقدمة من المنظمات الدولية.

٧-دراسة: تمويل التعليم العالي في مصر لتحقيق النمو الاحتوائي ودعم التنمية المستدامة (عبد العزيز، ٢٠١٨):

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة في تحليل مدى تحقيق الطريقة الحالية لتمويل التعليم العالي في مصر، القائمة على المجانية، للنمو الاحتوائي من حيث كفاية الإنفاق، وكفاءتة، وعدالته. وتعتمد المنهجية المستخدمة في هذا البحث على دراسة وتحليل بعض مؤشرات تمويل التعليم العالي في مصر وقدرتها على تحقيق النمو الاحتوائي، إلى جانب تقديم بدائل مقترحة؛ ليسهم التعليم العالي في تحقيق النمو الاحتوائي.

وتتمثل أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة في أن الطريقة الحالية للتمويل لم تسهم في تحقيق النمو الاحتوائي المستدام في مصر، لأنه تمويل غير كافي؛ لانخفاض نصيب الطالب المصري من إجمالي الإنفاق على التعليم مقارنة بالعديد من الدول. وكذلك تمويل غير كفء، سواء من حيث المؤشرات الداخلية أو المؤشرات الخارجية، وكذلك غير عادل رغم المجانية المزعومة، فهناك تحيز للأغنياء ضد الفقراء، وأيضا تحيز للذكور ضد الاناث.

٨-دراسة: بدائل مقترحة لتنويع مصادر تمويل التعليم العالي في البلاد العربية في ضوء رؤيتي مصر والسعودية ٢٠٣٠ (محروس & نعمان، ٢٠١٩):

هدف البحث إلى تحديد أهم مصادر تمويل التعليم بمؤسسات التعليم العالي في ضوء التجارب العالمية في هذا المجال، إضافة إلى تحديد البدائل التي طرحتها رؤيتي مصر والسعودية ٢٠٣٠؛ لتنويع مصادر مؤسسات التعليم العالي. واستخدم البحث المنهج الوصفي.

واقترح البحث عدة مصادر تمويلية للتعليم العالي، تركز على مساهمة كل من القطاعات الاقتصادية غير الحكومية، والشراكة بين الجامعة الحكومية والخاصة، والمؤسسات المجتمعية غير الحكومية، والبنوك الدولية، والوطنية، والتجارية، والخاصة، وغيرها.

ثانياً- الدراسات الأجنبية:

١-دراسة: تصورات المستفيدين من التعليم العالي لسياسة تمويل الأداء الحالية في ولاية تينيسي (Willams, 2005):

هدفت الدراسة إلى التعرف على أداء القائمين على التعليم العالي فيما يتعلق بسياسة تمويل الأداء المتبعة في مؤسسات التعليم العالي الحكومي في ولاية تينيس؛ وذلك من خلال إجراء عملية تقييم للمخرجات التعليمية في محاولة لضبط الجودة والكفاءة بتلك المؤسسات؛ للكشف عن مدى تحسن أداء مؤسسات التعليم العالي الحكومي التي تعتمد على برامج تمويل الأداء أكثر من تلك التي لا تعتمد تلك البرامج.

وقد اعتمدت الدراسة على مسح شامل للبيانات السابقة والإجابات التى أدلت بها بعض الشخصيات المهتمة بالشأن التعليمي، واستخدمت الدراسة المقابلة كأداة للدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى أن التأثير العام لعملية التمويل على أداء المؤسسات التعليمية تأثيرًا إيجابيًا؛ على الرغم من وجود العديد من نقاط القصور والضعف في البيانات الخاصة بسياسة التمويل.

٢- دراسة: بدائل سياسة لتمويل التعليم العالى في أفغانستان (McNernery, 2009):

هدفت الدراسة إلى وضع نموذج لتنويع مصادر تمويل التعليم العالي في أفغانستان للتأقلم مع اقتصاد السوق الحر والزيادة السريعة في معدلات الالتحاق؛ حيث نتج عن خلل التوازن بين زيادة الطلب على التعليم العالي والتمويل الحكومي غير الكافي ضعف في جودة التعليم.

وبحثت الدراسة آراء واتجاهات المهتمين ببدائل سياسة تمويل التعليم العالي الأفغاني الحكومي، ومعوقات تطبيق تلك البدائل، وقد تم جمع البيانات من خلال الوثائق والمقابلات مع الطلاب، وهيئات التدريس، والسياسيين، والمديرين الأفغان لمدة أربعة أشهر في مدينة كابول.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها: ضعف قدرة الدولة على زيادة المخصصات المالية للتعليم العالي، وقلة التبرعات والمساهمات من المجتمع الأفغاني، ووجود خلل كبير في إدارة الموارد المالية المتاحة، وتعدد المعوقات أمام تطبيق سياسة الرسوم الجامعية على الطلاب.

٤- دراسة: الربط بين سياسات التمويل الحكومية والمؤسسية لتحسين نتائج التعليم العالي (Boilard, 2016):

هدفت الدراسة إلى تقديم إطارًا مفاهيميًا يفحص العلاقة المتبادلة بين سياسات التمويل الحكومي والمؤسسي، بما في ذلك اعتمادات الدولة، والمساعدات المالية من أجل اكتشاف كيفية تحقيق أهداف التعليم العالي الحكومي من خلال سياسات التمويل القائمة على النتائج.

وتوصلت الدراسة إلى أن التمويل القائم على النتائج يعتبر وسيلة لتوجيه الأداء المؤسسي نحو تحقيق أهداف محددة، مع الحفاظ على الاستقلال الذاتي للأوساط الأكاديمية، فهو يعمل على تحقيق التناغم بين آليات التمويل الحكومي والمؤسسي؛ مما يدعم الاستثمار المؤسسي الذي يسهم في زيادة فرص نجاح الطلاب وزيادة النتائج التعليمية.

٥- دراسة: تمويل مؤسسات التعليم العالي: أدلة من دراسات حالة مختارة من الجامعات الهندية (Panigrahi, 2018):

ركزت الدراسة على التغيرات التي شهدها تمويل التعليم العالي في الهند، وتوصلت الدراسة إلى أنه بالرغم من تزايد أهمية اقتصاد المعرفة في عصر تدويل التعليم والعولمة، وحدوث توسع سريع في قطاع التعليم العالي بالهند (التي تضم ثاني أكبر نظام للتعليم العالي في العالم)، لم يتمكن القطاع الحكومي من تلبية احتياجات الإنفاق على التعليم العالي لتلبية تطلعات الطلاب؛ نتيجة القيود المالية، رغم حدوث العديد من إصلاحات اقتصادية في التسعينيات من القرن العشرين. واشتملت هذه الإصلاحات على التوسع في مؤسسات التعليم العالي الخاصة، وخصخصة المؤسسات العامة لتعويض

النقص في التمويل الحكومي. ومع ذلك، فقد وجد أن مؤسسات التعليم العالي على مستوى الدولة غير الحكومية تسعى من أجل الحصول على أموال من خلال مصادر بديلة مختلفة.

ثالثاً - التعليق على الدراسات السابقة:

تم تناول عددًا من الدراسات السابقة ذات الارتباط بموضوع البحث الحالي، وتم تصنيفها إلى محورين؛ محور الدراسات العربية، ومحور الدراسات الأجنبية، كما رُتبت طبقًا لتسلسلها الزمني.

ويتبين من تحليلها أن هناك عددًا من نقاط الاتفاق ونقاط الاختلاف بينها وبين البحث الحالي، يتم توضيحها فيما يلي:

تمثلت أوجه الاتفاق في: عرض لمصادر تمويل التعليم الجامعي، والإشارة إلى بعض التصورات المقترحة والأساليب الممكنة لتمويل التعليم الجامعي.

وتمحورت أوجه الاختلاف في: ان الدراسات السابقة لم تتطرق لكل من: مفهوم التمويل المستدام، وآلياته، والمتغيرات المجتمعية الدافعة للأخذ بالتمويل المستدام في التعليم الجامعي، والمعايير المستخدمة في قياس مدى الاستدامة في تمويل التعليم الجامعي، وإجراءات استخدام التمويل الحالي بشكل أكثر فعالية.

ويجب الإشارة إلى أنه بالرغم من الجهود التي بذلت في مجال تمويل التعليم الجامعي، إلا أن المجال مازال بحاجة إلى المزيد من الدراسات التي تتجه نحو وضع رؤى مستقبلية لتحقيق التمويل المستدام اللازم لتحقيق تجويد التعليم الجامعي ورفع كفائته.

إجراءات البحث

يسير البحث الحالي وفقًا للخطوات الآتية: الإطار العام للبحث: يشمل مقدمته، ومشكلته، وأسئلته، وأهدافه، وأهميته، ومنهجيته، ودراسات سابقة وتعليق عليها. والمحور الأول: يتناول مفهوم التمويل المستدام وأهم آلياته. والمحور الثاني: يوضح المتغيرات المجتمعية الدافعة للأخذ بالتمويل المستدام في التعليم الجامعي. والمحور الثالث: يحدد المعايير المستخدمة في قياس مدى الاستدامة في تمويل التعليم الجامعي. والمحور الرابع: يقدم إجراءات استخدام مصادر التمويل الحالية بشكل أكثر فعالية، والمحور الخامس: يقترح خيارات لتمويل التعليم الجامعي باستدامة.

المحور الأول: مفهوم التمويل المستدام وآلياته

تقتضي المنهجية العلمية والبحثية تعريف مصطلحي "التمويل"، و"الاستدامة" كمقدمة لتعريف مصطلح "التمويل المستدام"، وهو ما سوف يتم معالجته على النحو التالي:

أولاً – تعريف مصطلح "تمويل":

اشتق مصطلح "التمويل" لغويًا من الفعل: مَول: أى قدم له ما يحتاج إليه من مال، ويقال مول فلانًا: أعطاه المال، ومول العمل. والمال: كل ما يملكه الفرد أو تملكه الجماعة من متاع، أو عروض

تجارة، أو عقار، أو حيوان. والجمع أموال. والممول: من ينفق على عمل ما: أى دافع الضرائب (مجمع اللغة العربية، ٢٠٠٨، ٩٢٨).

ويقابل مصطلح "تمويل" في اللغة الإنجليزية مصطلح "Finance" أو "Financing"، ويعني هذين المصطلحين: ذلك العلم الذى يختص بالتحكم في العائد العام، والنفقات، وإدارة الشئون المالية، وتدبيرها. ويشيران بصفة عامة إلى دخل الدولة، أو الأشخاص، أو الشركات (Gilard, 1990, 249).

وينظر إلى "التمويل" اصطلاحيًا على أنه: عملية اتخاذ قرارات متعلقة بكيفية الحصول على الأموال وتوزيعها في ضوء معايير الفعالية، والعدالة، والاختيار، والإنتاجية(Mun, 1994, 68-69).

ويعرف التمويل بأنه إمداد النظام بالأموال، وينطوي ذلك على سياسات التمويل ومصادره والمبالغ التي تقدم له (رحمة، ٢٠٠٠، ٣٢).

ويشير أيضًا إلى الوظيفة الإدارية التي تختص بعمليات تخطيط الأموال، والحصول عليها من مصادر مناسبة؛ لمحاولة توفير الاحتياجات المالية اللازمة لتنفيذ الأنشطة المختلفة خلال فترة زمنية محددة، وفي ضوء ما تم تحديده مسبقًا من كلفة بما يساعد على تحقيق أهداف هذه الأنشطة (حامد وأخرون، ٢٠٠٨، ٦٨).

ويمكن اعتبار التمويل على أنه فن وعلم إدارة الأموال التي من الممكن أن تشمل الخدمات والأدوات المالية، مع الاهتمام بتوفير المال اللازم لاستخدامه بصورة فعالة وبكفاءة في مجالها.

فالتمويل وفقًا لما سبق معني بتحديد احتياجات المؤسسات من الموارد المالية والنقدية مع تحديد سبل وأساليب الحصول عليها، واستخدامها بكفاءة، وتجنب التحديات التي تظهر مستقبلاً (محروس & نعمان، ٢٠١٩، ٤٥).

ومن ثم فإن مصطلح "التمويل" يرتبط بما تستطيع الدولة تعبئته من موارد لتنفقها على مؤسساتها؛ وذلك لتحقيق أهدافها وتيسير أعمالها، على أن تنقسم تلك الموارد بين عينية ومالية ومادية، مع اختلاف مصدرها سواء أكان حكوميًا أو غير حكوميًا.

ويجدر التنبيه بأن التمويل لا يرتبط بمجرد تعبئة الموارد اللازمة وتوفيرها، بل يتخطى الأمر إلى تطبيق أساليب تخطيطية وإدارية تكفل حسن استثمار تلك الموارد؛ استنادًا على معايير الأولويات والجودة والنوعية.

ثانياً – تعريف مصطلح "استدامة":

إن "الاستدامة" في اللغة العربية مشتقة من فعل " دام " الشيء – دَوْمًا، ودَوامًا: ثَبَتَ، واسْتدامَ الشيء: دام، ويقال اسْتدامَ الشيء: طلب دَوَامَه (مجمع اللغة العربية، ٢٠٠٨، ٣٠٥).

والاشتقاق اللغوي لكلمة "الاستدامة" "Sustainable" يأتي من الفعل "Sustain" – المشتق من الكلمة اللاتينية "Sustinere" – بمعنى يتحمل، يقوى أو يدعم، ويستمر لمدة طويلة أو

بدون انقطاع، والتحمل دون انكسار أو سقوط. وعليه، فإن كلمة "Sustainable" تشير إلى أن الشيء قادر على البقاء، وقابل للاستمرارية أو الديمومة، كما تعني القابل للتحمل، أو يمكن أن يُصان ويُحافَظ عليه، أو مستدام. وكلمة "Sustainability" تشير إلى القابلية للدوام والحفظ (Pearsall, 2001, 1870). فالاستدامة تعني القدرة على الاستمرار.

وتُعَرَّف الاستدامة على أنها: إبقاء القدرة الإنتاجية لعناصر المجتمع كافةً على مدى المستقبل البعيد، ومن ثم إبقاء قدرة البشر لتلبية حاجاتهم مستقبلاً(Hjorth & Bagheri, 2006, 77) . وبالتالي هناك من يرى أن الاستدامة هي تكامل الاعتبارات البيئية والاجتماعية والاقتصادية في التنمية، التي تراعي الرفاهية البشرية والسلامة البيئية للأجيال الحالية والقادمة (Hopkins, 1998, 94).

ويقصد بالاستدامة بمعنى أوسع أنها قضية تتعلق بالإنصاف في تقاسم الفرص الإنمائية بين الأجيال الحالية والأجيال القادمة (United Nations Development Programme, 1994, 13).

ووفقًا لما سبق يمكن تعريف الاستدامة – بما يتماشى مع هدف البحث – على أنها قدرة التعليم الجامعي على مواصلة حصوله على موارده المالية اللازمة لتنفيذ أنشطته ومهامه باستمرارية، بما يمكنه من تحقيق أهدافه طويلة الأمد.

ثالثاً – تعريف مصطلح "التمويل المستدام":

إن فكرة وجود علاقة بين التمويل والنمو المستدام للتعليم الجامعي؛ هي علاقة تستند إلى أن التمويل ركيزة رئيسة لدعم التعليم الجامعي واستمراريته، الأمر الذي يتطلب وجود مصادر تمويلية مستدامة؛ تعينه على تحقيق أهدافه المختلفة، ودعم بقائه واستمراريته ونموه سواء على المستوى الإقليمي أو المستوى العالمي.

ويعرف "التمويل المستدام" على أنه قدرة المؤسسة على الاحتفاظ على مستوى معين من الأداء. كما ينظر إليه على أنه اتجاه يتم تطبيقه في علم الاقتصاد لتصحيح مشكلة نقص التمويل؛ بهدف الحفاظ على استمرارية وديمومة النظام ومؤسساته. ويشار إليه أيضًا على أنه مجموعة من الآليات المالية المتنوعة والمستقرة التي تسهم في الحفاظ على استمرارية نظام ما ومؤسساته؛ بهدف القيام بمشروع معين والمحافظة على استمراريته وتطويره لتحقيق أهدافه الحالية والمستقبلية بشكل أكثر كفاءة وفعالية (Gallegos, et. al., 2005, 5 – 6).

وبالقياس يمكن النظر للتمويل المستدام على أنه تحديد مصادر التمويل بمختلف أنواعها حكومية كانت أو غير حكومية، والعمل على توجيهها على النحو الأمثل الذى يمكن المؤسسات من القيام بأدوارها تجاه الفرد والمجتمع باستدامة (الصغير، ٢٠٠٥، ٨٢).

ومن ثم، يمكن تعريف "التمويل المستدام للتعليم الجامعي" على أنه استراتيجية تعالج مشكلة ضعف قدرة الحكومات على توفير الأموال اللازمة لتغطية احتياجات المؤسسة الجامعية كاملة، حتى تتمكن من تحقيق أهدافها ورسالتها التربوية، والبحثية والاقتصادية باستدامة.

وعليه، يمكن استنتاج أن مفهوم التمويل المستدام يتم تطبيقه لتصحيح مشكلة نقص التمويل للحفاظ على بقاء المؤسسات وإدارتها.

ويمكن تحديد خصائص التمويل المستدام في:

١-الاستدامة: أي استمرارية التمويل دون انقطاع، الأمر الذي يسهم في استمرارية المؤسسات على القيام بأنشطتها وأداء أدوارها، دون الارتباط والتقيد بمصدر للتمويل.

٢-التنوع: ويقصد هنا مصادر التمويل، والتي يمكن تحديدها في: مصادر أساسية ورئيسة كالتمويل الحكومي للمؤسسات؛ والذي غالبًا ما يُعتمد عليه بصورة رئيسة، ومصادر ثانوية متنوعة تتسم أيضًا بالاستمرارية كالتبرعات الأهلية والجهود الذاتية والمنح والهبات.

٣-الذاتية: وهي خاصية تؤكد على الهدف الرئيس من التمويل المستدام المتمثل في مواجهة ضعف قدرة الدول على توفير مصادر تمويلية تتناسب مع التوسع في الأنظمة المجتمعية كالتعليم وغيرها، وتلبية الطلب الاجتماعي عليها؛ لذا فإن الفسلفة الكامنة وراء التمويل المستدام هو تفعيل "خاصية الذاتية" في التمويل وتعبئة مصادر جديدة تسهم في استمراية النظام ونجاحه في تحقيق أهدافه.

رابعاً – أهم آليات "التمويل المستدام":

لا جدال في أن توفير التمويل الكافي للتعليم الجامعي يمثل ضرورة ملحة؛ انطلاقًا من أن توفير موارد مالية كافية يساعد المؤسسات على أداء أدوارها بكفاءة، وهو ما يضع على عاتق المجتمع بكافة مؤسساته وأفراده مسئولية تمويل التعليم الجامعي، وترتكز أهم آليات تحقيقه في التعليم الجامعي على:

١-ربط سياسة التمويل بخيارات السياسة التعليمية:

يمكن النظر إلى السياسة التعليمية على أنها منظومة من الغايات المجتمعية محددة في أهداف تربوية، تُستمد من المتطلبات الحقيقية للمجتمع وتواجه التحديات التي يتعرض لها، وتوضع لتحقيق تبديلٍ أفضل في الوضع التعليمي، ومن ثم الوضع المجتمعي القائم، وتتبع الأسلوب العلمي في كل مرحلة من مراحلها. يضعها مسئولو التعليم بمشاركة فئات مجتمعية متأثرة به بصورة مباشرة وغير مباشرة، وتكون في شكل وثيقة رسمية يلزم تنفيذها (عيد، ٢٠١٣، ٣٩).

وقياسًا على مفهوم سياسة التعليم يمكن اعتبار سياسة التمويل عملية تُقرر بواسطتها السلطة كيف تُوَزِّع المصادر بحيث يتحدد: من يحصل على ماذا؟ ومتى؟ وكيف؟

فالقرارات الجيدة حول تمويل نظام جامعي مستدام تعتمد على ربط مصادر التمويل بالسياسة التعليمية المنتهجة؛ والتي ستحدد طبيعة وشكل نظام التعليم الجامعي. ومن الأسئلة التي يجب الإجابة عليها لتحقيق ذلك:

- إلى أي مدى يتوافق نظام التعليم الجامعي القائم مع الاستراتيجية الوطنية للتنمية؟
- ما أهداف سياسة التعليم الجامعي؟ وهل يمكن تحديد صيغة التمويل اللازم لتمكين مؤسسات التعليم الجامعي من تحقيق أهداف السياسة التعليمية؟
- ما دور الدولة في تمويل نظام التعليم الجامعي؟
- ما استراتيجية التمويل المطبقة؟
- ما الحد المرغوب فيه لنفقات التعليم الجامعي؟
- ما البنية التحتية التي قد تسهم الدولة بها؟
- كيف يمكن تطوير نظام تمويل الطلاب مع إيلاء الاعتبار اللازم لتحقيق العدالة؟
- هل سيكون هناك نظام دعم للطلاب للدراسة في الخارج؟
- ما سياسة تطبيق التعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد؟ وكيف سيتم تنظيمها وإدارتها؟
- هل سيتم السماح للقطاع الخاص بالاستثمار في التعليم الجامعي (Tewarie, 2011, 263)؟

٢- القدرة على التنبؤ بالتدفقات المالية اللازمة لمؤسسات التعليم الجامعي:

من الضروري ضمان إمكانية التنبؤ بالتدفقات المالية اللازمة لمؤسسات التعليم الجامعي؛ حيث يجب التوصل إلى اتفاق حول دورة التمويل خلال فترة زمنية محددة، على أساس ثلاث سنوات مثلاً، والذي سيوفر إطارًا للتخطيط، والتنفيذ، والمساءلة لكل المؤسسات التعليمية.

ويشتمل ذلك قيام الحكومات بتحديد النسبة المئوية للناتج المحلي الإجمالي المراد تخصيصها للتعليم ككل، ثم تحديد آلية التوزيع بين مراحل التعليم المختلفة، وفقًا لأولوياتها المحددة ومعايير الأداء المتفق عليها.

وسيساعد ذلك على تطوير قدرة كل مؤسسة تعليمية على بلورة أولوياتها وتوضيح أهدافها الخاصة؛ على أن يرتبط ذلك بإمكانيتها على تطوير استراتيجيات خاصة بمصادر التمويل الذاتي غير الحكومي من ميزانيتهم الخاصة (Hahn, 2007, 3).

٣- زيادة مؤسسات التعليم الجامعي لمصادر تمويلها الذاتي:

يقصد بالتمويل الذاتي كل الإجراءات أو المشروعات التي يمكن أن تقوم بها الجامعات بشكل ذاتي داخلها؛ بهدف الحصول على موارد مالية إضافية تستطيع بها الإنفاق على كل ما هو منوط بها من أنشطة، وتطوير بنيتها التحتية، وتجهيزات، وتأسيس، وغيرها (عادل، ٢٠١٦، ٣٠٦).

وبالتالي، يتعين على مؤسسات التعليم الجامعي أن تزيد من مصادر دخلها غير الحكومية بطريقة منهجية؛ للحفاظ على مستويات إنفاقها القائمة، أو زيادة تلك المستويات.

ويمكن لمؤسسات التعليم الجامعي المضي قدمًا بثلاث طرق على الأقل، هي: (١) تطوير مجموعة من الآليات والمسارات بما في ذلك المشاريع المتعلقة بوظائف الجامعة الرئيسة المتمثل في تقديم التعليم والبحث وخدمة المجتمع، و(٢) تسخير الفرص التجارية في الأنشطة المرتبطة بالجامعة؛

لتوليد الدخل مثل الإسكان ومرافق المطاعم والمكتبات وغيرها، و(٣) إنشاء الهياكل والبنية التحتية؛ لدعم مبادرات جمع التبرعات لإشراك المانحين المحتملين وجذب تمويل البحوث، والمبادرات، والصناديق الوقفية، ومكاتب تطوير الأعمال، ونقل التكنولوجيا وتطبيقها، والوحدات ذات الطابع الخاص، وغيرها (Hahn, 2007, 6).

٤-التعاون بين القطاع الخاص ومؤسسات التعليم الجامعي:

إن الجامعات بطبيعة تكوينها وفلسفتها العامة تنظر إلى قضية التعاون مع القطاع الخاص من خلال مفهوم شمولي، يتصل بجانب منه بالتعليم، والبيئة، والسكان، والعلم، والثقافة، والعمالة، وتحمل كل هذه المفاهيم الرغبة في التعاون، ليس لضرورة البقاء واستمرار نوع المنافع المتبادلة فحسب، بل لوجود مسئولية مشتركة في تحقيق تنمية المجتمع (الصائغ، ١٩٩٤، ١٤).

وتتبلور هناك مسألة مهمة هي كيفية إشراك القطاع الخاص كجزء من حل معضلة التمويل المستدام، الأمر الذي يحتم اقتراح بعض الآليات منها على سبيل المثال لا الحصر: السندات والأوراق المالية، واستثمارات الشركات في المؤسسات الجامعية، والقروض، والتبرعات والهبات (Hahn, 2007, 9).

ويوجد افتراض أن هذا التعاون يؤدي إلى تحقيق منافع متعددة لأطراف متنوعة؛ حيث: تنمي شخصية الطالب ومهاراته، ويزود الخريج بالكفاءة، والمهارات، ويحقق ارتفاعًا في دخله، وتحسين فرص التحاقه بسوق العمل؛ فيحصل القطاعين العام والخاص على عامل أكثر مهارة ومهنية يمكنه مواصلة التعلم، ويزود المجتمع بفرد يتسم بالقدرة على المشاركة المجتمعية الإيجابية، والقيادة، والتنظيم؛ بحيث تتبلور محصلة ذلك في زيادة رأس المال البشري مع إحداث تأثير إيجابي على الاقتصاد والديمقراطية والصحة (Tewarie, 2011, 243).

المحور الثاني: المتغيرات المجتمعية الدافعة للأخذ بالتمويل المستدام في التعليم الجامعي

يتحدد الهدف من هذا المحور في الكشف عن المتغيرات المجتمعية الدافعة للأخذ بالتمويل المستدام في التعليم الجامعي؛ حيث إن قضية تمويل التعليم الجامعي تعد من أهم القضايا التي تواجه الدول في القطاع التعليمي؛ نظرًا لتزايد الطلب الاجتماعي على الخدمات التعليمية، وارتفاع أعداد المقيدين في ذلك القطاع، وما صاحب ذلك من تزايد الإنفاق التعليمي بشكل كبير بحيث أصبحت النسبة المقتطعة من الدخل القومي المنصرفة على التعليم تشكل نسبة لا يستهان بها. ويمكن بلورة هذه المتغيرات المجتمعية في:

أولاً- زيادة الطلب الاجتماعى على التعليم الجامعي:

فمع تطور النظرة إلى التعليم باعتباره حق إنساني تكفله الدولة ويصونه المجتمع، وإيمانًا بأهميته بالنسبة للفرد والمجتمع من أجل البقاء في عالم تزيد فيه حدة التنافس في إطار اقتصاد عالمي يتغير بسرعة، ويتطلب من كل دولة توجيه أقصى الموارد؛ لتعزيز فرص التعليم لأفرادها،

وتدريبهم، وتكوين مهاراتهم؛ لمواكبة فرص العمل التي تنجم عن الجديد والمتجدد في العلم (حسانين & غالب، ٢٠٠٢، ٣٧). بالإضافة إلى أن الزيادة السكانية؛ أدت إلى ارتفاع الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي.

وقد شهد التعليم الجامعي اتجاهًا نحو تزايد الطلب بصورة مستمرة في الفترة من عام ٢٠٠٠م حتى عام ٢٠١٥م؛ إذ ازداد عدد الطلبة في التعليم الجامعي بنسبة (١٧%)؛ حيث بلغ عدد الطلاب المقيدين بالتعليم الجامعي عام ٢٠٠٠م (٩٩٧١٨٠٠٠) طالبًا بنسبة (١٩%) من إجمالي سكان العالم، وتزايد حتى وصل إلى (٢١٢٦٧٠٠٠٠) طالبًا عام ٢٠١٥م بنسبة (٣٦%) من إجمالي سكان العالم، ويتوقع لهذا النمو أن يستمر في المستقبل (اليونسكو، ٢٠١٨، ١٠٣).

ومن ثم يتمثل التحدى الحقيقي الذى يواجه القائمين على الشأن التعليمي، ومتخذي القرارات التربوية في هذا الصدد في ضرورة السعي للارتفاع بمعدلات القيد الإجمالي بالتعليم الجامعي، وصولاً إلى المعدلات العالمية. وكذلك توفير التعليم بالكم والكيف المطلوبين لهذه الأعداد الكبيرة من السكان.

وهو ما يتطلب إنشاء أعداد من الجامعات الجديدة؛ لاستيعاب الزيادة الحالية والمستقبلية في عدد الطلاب، وتحسين نسبة القيد الإجمالي إلى الشريحة العمرية المقابلة. ومثل هذه المعدلات تعني زيادة الملتحقين بالتعليم؛ مما يفرض ضرورة وضع التعليم فى قمة أولويات الحكومة ومراجعة أنظمتها، والتأكيد على ضرورة الارتقاء بجودته (عيد، ٢٠١٣، ١٣٠).

ثانياً- تحقيق الجودة في التعليم:

تمخضت العولمة وتطبيق آليات السوق الحر عن أزمة في التعليم الجامعي، تمثلت في تحول المؤسسات التعليمية إلى مؤسسات تجارية، وانتقلت إليها الكثير من مفاهيم السوق، مثل: الجودة، والتميز، والإبداع وغيرها، وكثُرَ الحديث عن الزعم بالتناقض بين مشروعات الإتاحة في مقابل الجودة لإحداث نقلة في التعليم (عمار، ٢٠١٠، ١٥٣ & ١٦٤).

وليست المتغيرات الاقتصادية وحدها الباعث لتجويد التعليم، وإنما حاجة المجتمع لأن يكون له ترتيبًا بين مصاف الدول المتقدمة، ذلك الهدف الذى يُعدُّ التعليم أهم الوسائل لإحداثه، إلا أنه ليس أي تعليم هو القادر على إحداث ذلك التقدم، إنما يجب أن يكون تعليم راقِ النوعية، من شأنه إعداد كوادر بشرية تمتلك من المهارات الشخصية والمعرفية والمهنية ما يؤهلها لقيادة المجتمع نحو التقدم المنشود.

ومن ثم، فالمصلحة المجتمعية تستدعي الاهتمام بجودة التعليم، ويخلق هذا تحديًا أمام صانعي السياسة التعليمية، ومخططيها يتمثل في: كيفية تقديم تعليم أفضل بنفقات أقل لعدد أكبر من الطلاب.

ويستدعي هذا التحدي تخصيص الاعتمادات المالية اللازمة، ولا سيما أن تمويل التعليم في حد ذاته يُمثِّل تحديًا عظيمًا، خاصةً في ظل تدني ما يُخَصَّصْ للتعليم من موارد مالية، كما يتطلب ذلك التوسع في استخدام التكنولوجيا وتطوير البرامج التربوية (عيد، ٢٠١٣، ١٦٥).

ثالثاً- ضعف قدرة بعض الدول على تمويل التعليم الجامعي:

إن قضية تطوير التعليم الجامعي وتحسين مستواه ورفع كفائته، والتحكم في تكلفته، وحسن استثماره، وزيادة العائد الاقتصادي لإنفاقها في الشأن التعليمي من القضايا المهمة للدول.

ويقف نقص التمويل في أغلب الدول عقبة دون التوسع في التعليم، وتحقيق الآمال والطموحات والأهداف المنشودة والمتوقعة منه، وقد تتخلى بعض الدول عن بعض مشروعاتها التربوية نظرًا لضخامة التكاليف وعجز الاقتصاد الوطني عن تغطيته.

ويرجع ذلك لحدوث ضغط كبير على الموارد العامة للدولة في ظل نمو النفقات العامة بنسبة أكبر من نمو الإيرادات العامة، وبالتالي فإن الصفة الملازمة للموازنة العامة للدولة أنها تواجه عجزًا ماليًا متكررًا يعكس محدودية الموارد المتاحة في ظل تزايد احتياجات مؤسسات الدولة المختلفة، الأمر الذى يحد من إمكانية زيادة التمويل من الموازنة العامة الذى يمكن أن يوجه نحو الجامعات، بالإضافة إلى مجانية التعليم الجامعي، إلى جانب ضعف ومحدودية التمويل الخارجي سواء في شكل منح أو قروض؛ ويرجع ذلك إلى الطبيعة الخاصة للتمويل الخارجي الذى يخضع لتغيرات مفاجئة قد يصعب السيطرة عليها (بلتاجي، ٢٠١٢، ١٢).

وتشير الإحصاءات إلى تزايد متوسط نصيب الطالب من الإنفاق العام على التعليم الجامعي؛ نتيجة التزايد المستمر في معدلات التضخم، وارتفاع عدد الملتحقين بالجامعات؛ بسبب الظاهرة الديموجرافية التى شهدتها مصر المسماة "تضخم فئة الشباب" "youth bulge"؛ أى تزايد نسبة فئة الشباب عن أى فئة عمرية أخرى، وهذه الفئة من المتوقع أن تصل إلى (٩) ملايين سنة ٢٠٣٥ بعد أن كانت (٧,٥) مليون سنة ٢٠١٠.

وبسبب العجز الكبير الذى تشهده الموازنة العامة للدولة تم تخفيض موازنة التعليم الجامعي من (١٥,٢) مليار جنيه سنة ٢٠١٣/٢٠١٢ إلى (١٤,٨) مليار جنيه سنة ٢٠١٥/٢٠١٤، ونتيجة تزايد معدلات الالتحاق السابق الإشاره إليها، انخفض متوسط نصيب الطالب من الانفاق على التعليم الجامعي من (١٦٤٨١) جنيه سنة ٢٠١٣/٢٠١٢ إلى (١٢٦٠٣) جنيه سنة ٢٠١٥/٢٠١٤ (الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، ٢٠١٩).

رابعاً- ارتفاع معدلات التضخم:

التضخم هو الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار، ويُعرف معدل التضخم بأنه التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين، وتشير بيانات وزارة المالية إلى ارتفاع معدل التضخم في قطاع التعليم إلى (٢١,٨%) في ديسمبر ٢٠١٩، بعد أن كان (١٤,٦%)في يناير ٢٠١٩ (وزارة المالية، ٢٠٢٠، ١٨).

ويجدر الإشارة إلى أن ارتفاع معدل التضخم في مصر (معدل زيادة أسعار المستهلكين) يؤدي إلى توزيع الدخل لصالح الأثرياء وأصحاب حقوق الملكية على حساب من يكسبون دخلهم من خلال

أجورهم من العمال، والموظفين، وأصحاب المعاشات، وبناءً على ذلك فإن تحقيق معدلات تضخم مرتفعة يعد عاملاً أساسيًا في زيادة الاختلال في توزيع الدخل في مصر التي تعاني سوء توزيع الدخل بالفعل، وكذلك فإن ارتفاع هذا المعدل والمخاوف من حدوث ارتفاعه بشكل أكبر نتيجة تضخم الدين الداخلي؛ يؤدي إلى اضطراب حسابات الاستثمار القائمة على توقعات المستقبل، ويشجع على الاندفاع غير الرشيد نحو تكديس الثروات في الاستثمار العقاري والمعادن النفسية، وفي المضاربة الطفيلية في البورصة، وهي مجالات استثمارية تشكل علامة على الاقتصادات المفتقدة للثقافة الاستثمارية وللاستقرار المالي الضروري لتطور الاستثمار في الاقتصاد العيني الزراعي والصناعي والخدمي المتطور (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠١١، ٥٢). وبالتالي، يتضح ضعف قدرة الدولة على توفير الموارد المالية للتعليم الجامعي.

خامساً – زيادة تكلفة التعليم الجامعي:

تعد مرحلة التعليم الجامعي من أكثر مراحل التعليم كلفة، فهي باهظة التكلفة بالنسبة للأفراد والمجتمعات في آن واحد؛ إذ يتحمل المتعلم تكاليف تعليمه من مصروفات تعليمية، وتكلفة مالية لثمن الكتب والآدوات التعليمية، والمواصلات، والملابس، والوقت والجهد المبذولين في الاستذكار والتحصيل الدراسي، وكذلك الحال بالنسبة للمجتمع، فهو يتحمل كلفة اجتماعية، تتمثل في المباني، وتأثيثها، وتجهيزها بالمعامل والورش التعليمية، والملاعب الرياضية، فضلاً عن رواتب أعضاء هيئة التدريس والاداريين، بالاضافة إلى النفقات الجارية من استهلاك كهرباء ومياه وغاز (الخويت، ٢٠٠٤، ١٤ – ١٥).

وترجع زيادة كلفة التعليم الجامعى إلى طبيعة هذه المرحلة، وتنوع هيئة التدريس بها، وزيادة تكاليف لوازمها التعليمية، وارتفاع المستويات والتوقعات المتعلقة بالادوات والاجهزة المطلوبة للتعليم الجيدة، وارتفاع الآجور، والتأكيد على وجود دراسات عملية وتطبيقية مكلفة تحتاج إلى تمويل كبير لتوفير المعامل، والأدوات والأجهزة، والخامات، وغيرها من متطلبات الدراسة بالكليات العملية، وزيادة عدد العاملين، وزيادة نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى الطلاب في الكليات العملية؛ مما يستدعى الحاجة إلى الكثير من الأجور والرواتب التي تستحوز على ما يقرب من (٩٠%) من الميزانية (الحوت، ١٩٨٨، ٣٦١).

كما أن المعدلات العالمية لتكلفة تعليم الطالب بمرحلة التعليم الجامعي مرتفعة بشكل ملحوظ؛ حيث يصل متوسط نصيب الطالب من الإنفاق السنوي على التعليم الجامعى عام (٢٠١٦) بالدولار الأمريكى في الولايات المتحدة (٢٦٥٥٠)، وكندا (١٦٩٠٧)، واستراليا (١٣٥٩٦)، وفنلندا (٩٢٣٧)، وفرنسا (١٢١٨٠)، وألمانيا (١٣٩٢٦)، واليابان (١٥٠٢٢)، وهولندا (١٥١٩٦)، والمملكة المتحدة (١٨٤٠٥)، إسرائيل (٧٥٧٧).

كما أن دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تنفق في المتوسط ما يزيد على (١,٧) مرة لكل طالب في مرحلة التعليم الجامعي مقارنة بما هو عليه في التعليم ما قبل الجامعي (المستوى الابتدائي والإعداي والثانوي)؛ حيث ما متوسطه (١٥٦٠٠) دولارًا أمريكيًا على طالب التعليم الجامعي (Organization for Economic Co-operation and Development, 2019, 246).

وبالتالي، يمكن استنتاج أن القضية الأساسية التى تثيرها المتغيرات السابق تناولها هي ضعف المخصصات المالية الموجه لتمويل التعليم الجامعي، خاصة في ظل سياسات الإصلاح الاقتصادى وتراجع دور الدولة عن تمويل العديد من القطاعات منها التعليم . ولا شك في أهمية الموارد المالية بالنسبة للتعليم الجامعي؛ فهى تمثل مكون أساسى وضرورى لبقائه واستمراريته.

كما أنها المحرك والمحدد لخيارات تطويره؛ حيث تظهر هذه القضية عند تحديد أولويات نموه والارتقاء به، والتي تفرض حساب تكلفة كل بديل من البدائل المطروحة وفاعليته، ثم عقد المقارنة بين البدائل. وقد يكون ضعف التمويل السبب وراء التراجع عن اختيار بديل معين واعتباره هو الأفضل لحل المشكلة؛ مما يتحتم البحث عن مصادر جديدة للتمويل.

المحور الثالث: المعايير المستخدمة في قياس مدى الاستدامة في تمويل التعليم الجامعي

تحتاج أنظمة التعليم الجامعي إلى زيادتها قدرتها على الاستجابة لبيئة اقتصادية دائمة التغير، والتكيف مع الأسواق الدولية التي تحركها التكنولوجيا بشكل متزايد؛ لذا تحتاج الدول التي تسعى لتطوير أنظمتها التعليمية في ظل القيود المالية إلى البحث عن استراتيجيات تمويل مستدامة.

إن أساليب التمويل المتسقة مع أهداف نظام التعليم الجامعي من الأمور المحورية عند تحديد أولوياته، ويجب على واضعي السياسات التعليمية النظر في أربع قوى رئيسة، هي: (١) توسيع نطاق الاستفادة من نظام التعليم الجامعي، و(٢) السعي إلى التميز، و(٣) تعزيز الإنصاف والحراك الاجتماعي، و(٤) العمل على تطوير الجامعات ضمن قيود الموارد المالية المتاحة (Salmi & Hauptman, 2006, 45). ويمكن تحديد معايير قياس استدامة التمويل في:

أولاً- ربط أهداف التعليم بآليات التمويل:

تختلف أهداف التعليم الجامعي وأولوياته من دولة لأخرى؛ تبعًا لمستوى التنمية، والأهداف الاقتصادية والسياسية الوطنية. وبشكل عام، تحتاج معظم الدول إلى موازنة أهداف التوسع في التعليم الجامعي مع توفير خدمات تلبي معايير الجودة والملاءمة وفقًا للاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية.

إن مطابقة هذه الاحتياجات بالموارد المالية في تحديد أولويات تمويل التعليم الجامعي أمر حيوي؛ حيث هناك دائمًا أهداف متنافسة، ويتم بلورة أهم أهداف التعليم الجامعي في:

- التوسع: أي السعي لزيادة القدر على الوصول إلى غالبية السكان بالدولة، وعادة ما يكون ذلك هدفًا رئيسًا في غالبية الدول؛ لذا يرتبط التوسع في التعليم الجامعي بـ: مدى الطلب الاجتماعي

عليه، ومعدلات إكمال التعليم الثانوي، والبرامج التعليمية المطبقة، والموارد المالية المتاحة، وأهداف التنمية الوطنية.

- **تعزيز التميز وزيادة جودة البرامج التعليمية: غالبًا ما تتنافس هذه الأهداف مع أهداف التوسع في التعليم الجامعي؛ حيث يتم تحديد مستوى الجهد اللازم لتوفير خدمات تعليمية ذات نوعية وجودة مطلوبة بعوامل متعددة، أهمها: مدى تحقيق نظام التعليم الجامعي لنتائج التعلم المتوقعة، وكيفية استجابته لاحتياجات المجتمع ككل. ويمكن استخدام بعض المؤشرات لرصد ذلك، هي: معدلات الإنجاز، ومعدل التحاق الخريجين بسوق العمل، وقدرة نظام التعليم الجامعي على المساهمة في تطوير المؤسسات المجتمعية، والقدرة على تطوير البحث العلمي والمساهمة في تطوير أنظمة الابتكار، والمساهمة المحتملة لتحقيق أهداف التنمية.**
- **العدالة؛ إن تشجيع الحراك الاجتماعي وبناء المجتمعات الديمقراطية، هو الهدف الثالث المتنافس مع الهدفين السابقين. فتحديد مدى العدالة في النظام يعني ضمنًا قياس مدى إتاحة الفرصة لشرائح مختلفة من السكان لمتابعة التعليم الجامعي، الأمر الذي يستلزم الإنصاف التام ومنح جميع الأفراد الفرص نفسها للحصول على شهادة جامعية، بغض النظر عن الجنس، أو الحالة الاجتماعية، أو الحالة الاقتصادية، أو الموقع الجغرافي (على سبيل المثال: الريف أو الحضر) (Jaramillo & Melonio, 2011, 13).**

وبناءً على الأولويات النسبية لهذه الأهداف الرئيسة، تتحدد أساليب التمويل المختلفة، على أن يتم تحديد الاستدامة المالية أيضًا من خلال العديد من العوامل، منها: القيود المالية التي تواجهها الدولة، ومستوى النفقات المخصصة بالفعل للتعليم الجامعي، وتقييم احتياجات النظام على أساس الأولويات المحددة.

ويوضح الشكل التالي ربط أهداف التعليم الجامعي ذات الأولوية باستراتيجيات التمويل:

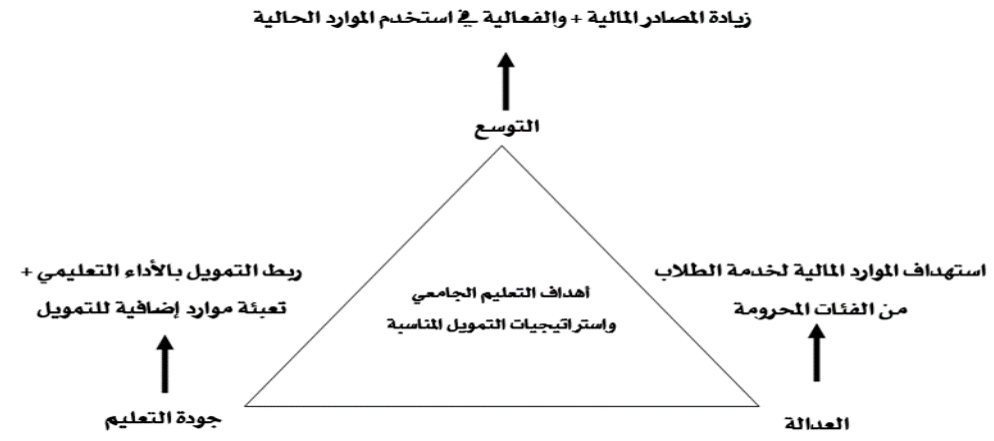

Source: (Jaramillo & Melonio, 2011, 14).

شكل (١)
ربط أهداف التعليم الجامعي ذات الأولوية باستراتيجيات التمويل

فعلى سبيل المثال، إذا كان الهدف الرئيس هو التوسع، فقد يكون استخدام الموارد الحالية بطرق أكثر فعالية من حيث التكلفة؛ لتوفير الوصول إلى المزيد من الطلاب هو الأنسب.

وإذا كان الهدف الرئيس هو تحسين الجودة، فإن القضية الأساسية تتحدد في كيفية تخصيص الموارد واستغلالها؛ حيث ثبت أن المزيد من التمويل وحده، في حد ذاته، لا يؤدي إلى جودة أعلى.

وإذا كان تعزيز التميز والاستثمار في البحث والتطوير هو الهدف، فستكون الحاجة إلى موارد إضافية قضية واضحة.

أخيرًا، عندما تكون الفرص المتكافئة (العدالة) هي الهدف المحوري، يصبح من المهم استهداف الموارد المالية لخدمة الطلاب من الفئات المحرومة، وخاصةً توجيه الأموال العامة نحو المناطق ذات الدخل المنخفض أو السكان المحرومين.

ثانياً- مدى تلبية استراتيجيات التمويل احتياجات التعليم الجامعي بشكل مستدام:

للوقوف على هذا المعيار يجب الإجابة على الأسئلة التالية:

١-ما مقدار التمويل المتاح؟ وما آليات زيادة المخصصات المالية لأنظمة التعليم الجامعي؟ وتتطلب إجابة هذا السؤال التحقق من المؤشرات التالية:

- تطور موازنات الجامعات، والذي يتعلق بتطور إجمالي اعتمادات موازنة الجامعات.
- نسبة الإنفاق على التعليم الجامعي إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- تطور نصيب الطالب من الإنفاق العام على التعليم الجامعي.
- توزيع موازنة الجامعات على بنود الإنفاق.
- الموارد المقترحة لزيادة المخصصات المالية للتعليم الجامعي.

٢-ما مدى العدالة في التعليم الجامعي؟ وتتطلب إجابة هذا السؤال التحقق من المؤشرات التالية:

- سياسة القبول بالتعليم الجامعي: ويتم تحليل ذلك من خلال الوقوف على معيار اختيار الملتحقين بالتعليم الجامعي، ومدى قدرة مؤسسات التعليم الجامعي على استيعاب هذه الأعداد من الطلاب.
- التطور الكمي لأعداد الجامعات والكليات والطلاب.
- توزيع الموازنة على الجامعات المختلفة.
- مدى الاستقلال المالي للجامعات.

٣-إلى أي مدى تتناسب آليات التمويل الحالية مع أهداف التعليم الجامعي الحالية؟ وللوقوف على ذلك يجب الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

- كم عدد الطلاب الذين يجب دعمهم للدراسة في الخارج؟ وما نسبة تكاليفهم؟
- كم عدد الطلاب الذين يمكن تعليمهم بشكل فعال عن طريق التعلم عن بعد والتعلم الإلكتروني؟
- ما الأسلوب الأكثر عقلانية لتطوير وتوسيع قطاع التعليم الجامعي؟ وكيف سيتم تمويل ذلك؟ (Tewarie, 2011, 235)

ثالثاً- ارتباط تمويل التعليم الجامعي بالعرض والطلب عليه:

حيث يتم الوقوف على مدى ارتباط الأموال المخصصة للتعليم الجامعي ببعدي العرض (أي المؤسسات الجامعية) والطلب (أي الطلاب) عليه، ويمكن تصنيف آليات التمويل إلى فئات أربعة، هي: التمويل الحكومي، والمخصصات المالية المتعلقة بتحقيق الميزة التنافسية، والتمويل غير مرتبط بمعايير الأداء؛ كالمنح والهبات، والتمويل القائم على الأداء. ويعرض الشكل التالي مصفوفة تخصيص الموارد المالية وفقًا لأبعاد الأداء والمنافسة والطلب والعرض:

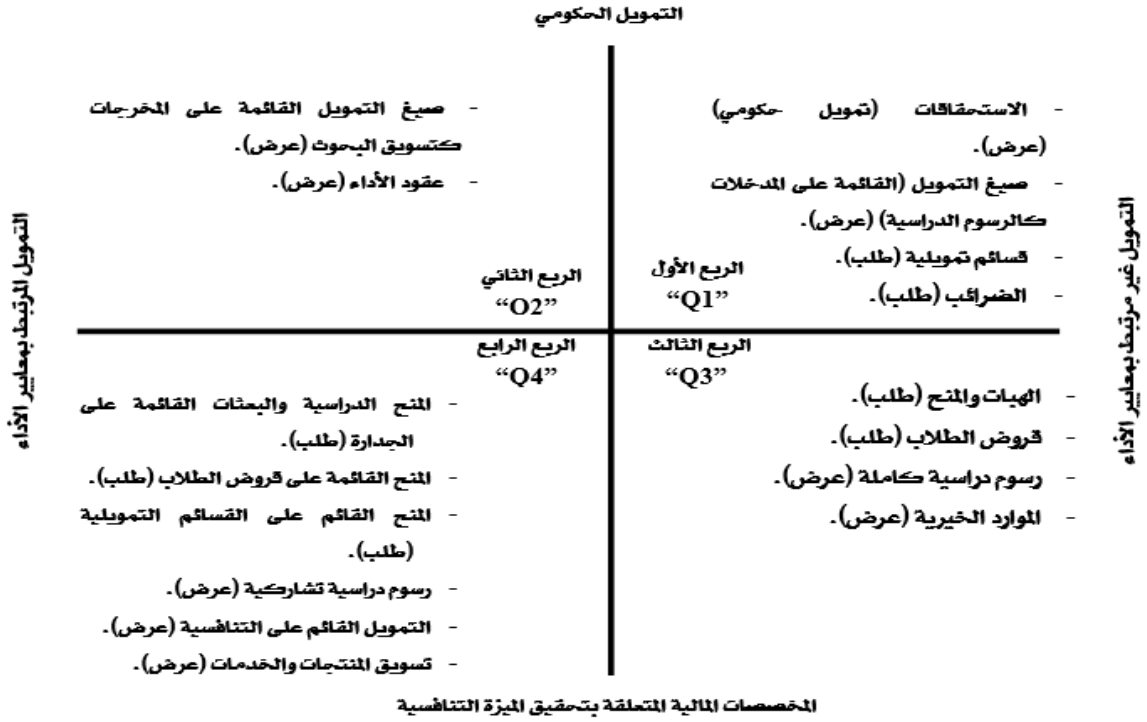

Source: (Jaramillo & Melonio, 2011, 28).

شكل (٢)

مصفوفة تخصيص الموارد المالية وفقًا لأبعاد الأداء والمنافسة والطلب والعرض

يعرض الشكل السابق ملخصًا لمجموعة متنوعة من الآليات المستخدمة لتمويل التعليم الجامعي، ويلاحظ أن تلك الآليات تصنف وفقًا لمدى ارتباطها بمعايير الأداء، أو وفقًا لآليات التنافسية، وإذا كان التمويل يتم وفقًا لجانب العرض أو الطلب.

فمصادر التمويل المقترحة وفقًا للربع الأول "Q1" والمحددة بناء على معياري "التمويل الحكومي" و"عدم ارتباطيتها بالأداء"، هي: الاستحقاقات الحكومية، وصيغ التمويل (القائمة على المدخلات كالرسوم الدراسية)، وقسائم تمويلية، والضرائب.

في حين تتبلور مصادر التمويل المقترحة وفقًا للربع الثاني "Q2" والمحددة بناء على معياري "التمويل الحكومي" و"ارتباطيتها بالأداء"، في: صيغ التمويل القائمة على المخرجات كتسويق البحوث، وعقود الأداء.

أما مصادر التمويل المقترحة وفقًا للربع الثالث "Q3" والمحددة بناء على معياري "تحقيق الميزة التنافسية" و"عدم ارتباطيتها بالأداء"، فهي: الهبات والمنح، وقروض الطلاب، والرسوم الدراسية الكاملة، والموارد الخيرية.

وتتمثل مصادر التمويل المقترحة وفقًا للربع الرابع "Q4" والمحددة بناء على معياري "تحقيق الميزة التنافسية" و"ارتباطيتها بالأداء"، في: المنح الدراسية والبعثات القائمة على الجدارة، والمنح القائمة على قروض الطلاب، والمنح القائم على القسائم التمويلية، ورسوم دراسية تشاركية، والتمويل القائم على التنافسية، وتسويق المنتجات والخدمات.

المحور الرابع: إجراءات استخدام مصادر تمويل التعليم الجامعي الحالية بشكل أكثر فعالية

تتحدد الإجراءات المقترحة لتعظيم الاستفادة من مصادر التمويل الحالية للتعليم الجامعي، وتحقيق استخدامه بشكل أكثر استدامة وفعالية في:

أولاً- التحديد الدقيق لمصادر التمويل العام للتعليم الجامعي والتكاليف التشغيلية لمؤسساته:

هناك أربعة أنواع رئيسية من آليات تحديد مصادر التمويل هي:

١- التمويل الحكومي؛ إذ تعتبر الدولة هى المصدر الرئيس لتمويل التعليم الجامعي، حيث تخصص الحكومة المركزية مبالغ محددة سنوية من الميزانية العامة للتعليم عامة والجامعي خاصة، وترتبط هذه المخصصات ارتباطًا مباشرًا بالدخل القومي للدولة وبأوضاعها الإقتصادية والسياسية (حامد وأخرون، ٢٠٠٨، ٨٣).

٢- تمويل قطاعي أو التمويل الذي يستهدف مؤسسة جامعية ما: وتقوم الحكومات بموجب ذلك تمويل أحد المؤسسات دون غيرها.

٣- صيغ تمويل تستند مخصصاتها المالية إلى معايير محددة، مثل عدد الموظفين و/أو الطلاب، والتكاليف المتوقعة لكل طالب، وتتحدد أنواعها الرئيسة في:

- الصيغ القائمة على المدخلات "Input-based formulae": حيث يتم تحديد صيغة التمويل بناءً على المدخلات كالعدد الإجمالي للموظفين أو الطلاب. إلا أنه من عيوب هذه الصيغ، على وجه الخصوص، صعوبة تحديد أعداد الطلاب أو الموظفين بشكل دقيق.
- تكلفة تعليم الطالب: تعتمد تلك الصيغة على التكاليف اللازمة لتعليم كل طالب، وتلك الصيغة هي الأكثر انتشارًا في غالبية دول العالم. ويختلف حساب تلك التكلفة اختلافًا كبيرًا من دولة إلى آخرى؛ حيث يمكن حسابها وفقًا لـ: (١) المصروفات الفعلية التي حددتها الجامعة وأبلغت الحكومات عنها، أو (٢) متوسط التكلفة؛ حيث يتم تحديد متوسط ما يحتاج الطالب لكي يتعلم على مستوى النظام ككل، أو (٣) التكاليف المعيارية، وهي التكاليف التي تُحدد مسبقًا، على سبيل المثال، من خلال: المقارنة بانظمة تعليمية أخرى مناظرة، وحساب نسبة الموظفين/ الطلاب، ومستوى أو مجال

الدراسات من حيث: الجودة، ومتطلبات التعليم من بنية تحتية وغيرها، وطبيعة التعليم علمي أم نظري وغيرها.

٤- التمويل القائم على الأداء: أي التمويل الذي يركز على المخرجات أو حتى النتائج، مثل عدد الخريجين، أو نتائج الخريجين، أو عدد الطلاب الذين تم دمجهم في سوق العمل. قد ظهرت تلك الطريقة مؤخرًا كطريقة بديلة لطرق التمويل التقليدية، حيث تتميز بـ: (١) التركيز على النتائج؛ مما يؤدي إلى مزيد من المساءلة وتحقيق مستوى مرغوب من الكفاءة، و(٢) تطوير بيئة تنافسية، وبالتالي تعزيز ثقافة الابتكار والادخار (Jaramillo & Melonio, 2011, 30).

ثانيًا- استخدام آليات توزيع المخصصات المالية لتحقيق أهداف الالتحاق والعدالة والجودة وغيرها من الأهداف، ويمكن تحقيق ذلك من خلال:

١- زيادة معدلات الالتحاق من خلال توظيف الموارد المتاحة بكفاءة، وذلك عن طريق:

- تقديم منح دراسية للطلاب منخفضي المستوى الاقتصادي والاجتماعي؛ دعمًا لمبدأ العدالة.
- تقديم منح دراسية قائمة على التفوق الدراسي والجدارة.
- فرض مصاريف دراسية مناسبة: وهي إحدى طرق مشاركة التكاليف بين الطالب والمؤسسة بطريقة غير مباشرة وعادلة.
- التبرعات الأسرية: وهي إحدى طرق زيادة معدلات الالتحاق من خلال التوسع في البنية التحتية للمؤسسة، وزيادة قدرتها على استيعاب عدد أكثر من الطلاب.

٢- تحقيق العدالة من خلال الاستهداف المناسب: فبالإضافة إلى الهبات والمنح الدراسية، يمكن استخدام صيغ تمويل تستهدف توجيه المخصصات المالية نحو الطلاب الأكثر فقرًا أو الأكثر استحقاقًا.

٣- زيادة الجودة والكفاءة من خلال ربط التمويل بالأداء: حيث تربط الدول على الأقل بعض التمويل المقدم للمؤسسات بمجموعة مختارة من النتائج، حيث قد ترتبط صيغ التمويل بالالتحاق بالتعليم، أو مؤهلات أعضاء هيئة التدريس، أو عوامل الأداء، مثل: معدلات التخرج، ومعدلات التوظيف، وإنتاجية أعضاء هيئة التدريس في مجال البحوث، ورضا الطلاب، أو ربط التمويل بمبدأ العدالة؛ حيث يتم تقديم منح لتمويل الطلاب ذوي الوضع الاجتماعي والاقتصادي المتدني، من المناطق النائية أو الريفية أو ذوي الإعاقة (اليونسكو، ٢٠١٨، ٥٦).

ثالثًا- تقييم نظم التمويل من حيث كفاية التمويل، والكفاءة، والعدالة:

تطورت مقاييس "كفاية التمويل" عبر الزمن تطورًا ملحوظًا، ، فقد كانت "الكفاية" تعرف بدلالة النسبة المئوية من الناتج القومي الإجمالي المخصصة للتعليم، وكانت نسبة (٨%) غالبًا هي المناسبة أما إذا نسبت حصة التعليم إلي ميزانية الحكومة المركزية، فإن النسبة المناسبة كانت في حدود (٢٠%).

ولكن لم يكن مثل هذا المقياس مرضيًا؛ لأنه كان يهمل أحياناً التعليم الخاص، والدخول المتعددة التي تدفعها السلطات المحلية، والهبات والمعونات. كما فشل في معالجة السؤال الخاص بالكفاءة؛ خاصة فيما يتعلق بالاستخدام الأمثل للموارد، كما أنه أغفل التباين الكبير بين الدول في حجم كل من الناتج القومي الإجمالي، والميزانية المركزية، فنسبة (١%) من الناتج القومي الإجمالي لدولة متقدمة قد تزيد عن (٢٠%) من الناتج القومي الإجمالي لدولة نامية (UNESCO, 1997, 1 – 4).

وبالتدريج أصبح ينظر إلي الأهداف المنشودة كميًا ونوعيًا، ثم تحدد الميزانية المطلوبة في ضوئها. وهذه العملية تتطلب تعاونًا وثيقًا بين الاقتصاديين والتربويين؛ رغبة في المزيد من الشمول والدقة والموضوعية في المعالجة. فعدد الطلاب أمر له انعكاساته المادية المهمة، وله أيضًا آثاره التربوية الخطيرة، التي عادة ما يركز عليها التربويون (عابدين، ٢٠٠٤، ٦٥ – ٦٦).

وترتبط "الكفاءة" بالتوزيع والاستخدام الأمثلين للموارد المتاحة من أجل تحقيق الأهداف المنشودة، ومن أهم المؤشرات التى تستخدم للتعبير عن الكفاءة الداخلية للإنفاق العام على التعليم الجامعي نسبة الإنفاق الاستثماري لجملة الإنفاق (الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، ٢٠١٢، ١٩). ومن أشهر أساليب قياس الكفاءة: أسلوب (الكلفة – المنفعة)، وأسلوب (الكلفة – الفعالية)، ويمكن أن يستخدم أي من الأسلوبين لمقارنة كفاءة طرق بديلة لإنجاز الهدف نفسه. ويستخدم أسلوب (الكلفة – المنفعة) في حالة التمكن من التعبير عن كل من المدخلات (الكلفة) والمخرجات (المنفعة) في صورة نقدية، في حين يستخدم أسلوب (الكلفة – الفعالية) في حالة عدم التمكن من التعبير عن المخرجات (الأهداف أوالمنفعة) في صورة نقدية (Woodhall, 2004, 49).

أما بالنسبة "للعدالة" فيتم الوقوف على كيفية توزيع مخصصات التعليم الجامعي بين المجموعات المختلفة في المجتمع؛ حيث يتم التأكد من مدى استفادة أفراد المجتمع من التعليم الجامعي، وكذلك بين فئات المجتمع وأرجائه المختلفة، وبخاصة الفقراء والأغنياء، والريف والحضر (عابدين، ٢٠٠٤، ٦٦ – ٦٧).

يتبن من العرض السابق أن الإجراءات المقترحة لاستخدام مصادر تمويل التعليم الجامعي الحالية بشكل أكثر فعالية تهدف إلى محاولة التغلب على الفجوة المالية التي هي بمثابة عائقًا رئيسًا في طريق تحقيق أهداف تطوير التعليم الجامعي وتحديثه بوجه عام، فتمويل هذه المرحلة المحورية يتأثر بجمله من العوامل؛ أبرزها الأوضاع الاقتصادية، وما لها من تأثير مباشر على حجم الميزانيات المخصصة. ومدى اعتماد الجامعات على التمويل الحكومي؛ والذي يعتبر من أبرز العوامل التى تؤطر بشكل كبير لقدرات الجامعات المالية، مما يُشكل أداء الجامعات لأدوارها ووظائفها في المجتمع، وغيرها من الأبعاد التي تجعل من قضية التمويل محل نقاش وتباحث مستمر.

الأمر الذى يتطلب البحث عن مصادر تمويل أخرى بجانب التمويل الحكومى، حتى يمكن الوفاء بحاجات التعليم الجامعى من الأموال، وتحقق استدامته وبقائه وتطويره.

المحور الخامس: الخيارات المقترحة لتمويل التعليم الجامعي باستدامة

يتحدد الغرض من المحور الحالي في اقتراح خيارات من شأنها تحقيق استدامة التمويل للتعليم الجامعي؛ ليتسنى له الاستمرارية وتحقيق الكفاءة والفعالية والجودة، والإسهام بشكل حقيقي في تنمية المجتمع والنهوض به، وتتمثل هذه الخيارات في:

١- التمويل الحكومي:

يتركز هذا "الخيار" على أساس أن تمويل التعليم الجامعي يخصص بشكل شبه كامل من قبل الدولة، حيث تعتمد الجامعات اعتمادًا شبه كامل على ميزانية الدولة؛ لتمويل كافة أنشطتها التعليمية، ويعبر عن التمويل الحكومي للجامعات بالإنفاق العام الذي يقصد به حجم الأموال التي تستقطع من الناتج القومي، والتي تدرج في الموزانات الحكومية، سواء كانت حكومات مركزية، أومحلية أو غيرها من الجهات الرسمية بصفة دورية ودائمة. ويعتمد التمويل الحكومي على عدة مصادر منها: الضرائب العامة، والرسوم الطلابية، ورسوم إسكان الطلاب داخل المدن الجامعية بإعتباره دخلاً مستمرًا يضاف إلى موارد تمويل التعليم الجامعى. وبذلك يتحمل الطلاب أو أولياء أمورهم بعض نفقات تعليمهم بالتعليم الجامعي (بلتاجي، ٢٠١٥، ١٦).

٢- تقاسم التكلفة:

يقصد بمصطلح "تقاسم التكاليف" "Cost sharing" التحول الجزئي في تمويل التعليم الجامعي من الحكومات أو دافعي الضرائب إلى أولياء الأمور أو الطلاب؛ أي أن تقاسم التكاليف لا يعني إلغاء دعم التعليم الجامعي، وإنما تشارك التكاليف بين الدولة والقادرين على الدفع، والتحول نحو سياسة تقاسم التكاليف قد يأخذ عدة أشكال، ومن أشهرها:

- تحرير الرسوم الجامعية (عدم تقيدها)؛ لتعكس تكلفة الطالب الواحد في التعليم كلما تحرك لأعلى في سلم التعليم، وكذلك لتعتمد على موقع المؤسسة التعليمية، ونوع المبنى، وطبيعة البرامج الدراسية. وذلك مثل إضافة أقسام للغات داخل الجامعات العامة بمصاريف خاصة، أو برامج انتساب.
- عقود رأس المال البشري، بأن يلتزم الطلاب بعقد ينص على إلزامهم بدفع جزء من مرتباتهم بعد التوظف لفترة محددة للمشاركة في تمويل ما حصلوا عليه من تعليم.
- ضرائب التخرج، وهى ضريبة تضاف على ضريبة الدخل العامه عند عمل الخريجين، كوسيلة للحصول على جزء من نفقات تعليمهم.
- القروض المتوقفة على مستوى الدخل، وهى قروض لا تسدد إلا إذا بلغ دخل الخريج عند توظفه مبلغ معين، يختلف من دولة لأخرى، وهذا النوع من القروض يحتاج إلى دور فعال للحكومة بدلاً من

البنوك التجارية؛ لمراقبة القرض ودخول الخريجين بشكل صحيح (عبد العزيز، ٢٠١٨، ٤١ – ٤٢).

٣- ترشيد الإنفاق الحكومي على التعليم الجامعي:

يرتكز هذا الخيار على اعتماد آليات تخصص الموارد بصور أكثر عقلانية، بحيث تتقلص رقابة الدولة المالية، وتفويض مسئوليات مالية أكبر إلى الجامعات ذاتها على نحوٍ يمكنها من حرية استعمال مواردها المالية؛ لتحقيق الكفاءة، وتحسين الجودة، ويمكن تحقيق ذلك من خلال:

- تقليص عدد الموظفين غير الأكاديميين بالاستغناء عن الزائدين عن الحاجة والاكتفاء بالعدد المطلوب فعاليًا.
- تحويل مزيد من الموارد المالية الحالية باتجاه مكافآت الهيئة الأكاديمية، وربط جميع الترقيات وزيادات الرواتب بالأداء.
- تخصيص الأموال الحكومية للجامعات على أساس عدد الطلاب الملتحقين، وتوزيعها علي الكليات وفقًا لفوارق التكاليف بين الكليات؛ إذ إن بعض الكليات يحتاج إلى موارد أكثر مما تحتاجه كليات أخرى.
- إتاحة الاستقلالية المالية المترافقة مع المساءلة من أجل إعادة توزيع الموازنات على بنود الإنفاق، وعلى فروع التدريس المختلفة، أو من أجل تطوير مجالات حيوية كالتنمية الأكاديمية، ورفع مستوى الهيئات التدريسية والموظفين، وتجديد مرافق الكليات، وشراء المعدات التعليمية؛ وفقًا للسياسات والأهداف الداخلية.
- تطوير طرائق جديدة من المساءلة من خلال تقديم التقارير في شأن الأداء، والتقارير المتعلقة بمدى تحقيق الأهداف المحددة وطنًيا للجامعات، وكذلك الأهداف التي تحددها المؤسسات لأنفسها في مجال تحسين الجودة والأداء.
- تقديم حوافز مالية إلى الجامعات بحيث تستجيب بصورة أسرع للتغيرات في طلب سوق العمل، ولرفع مستوى مهارات المعلمين (فهمي & سامي، ٢٠١٢، ١٠٠).

٤- الاستهداف المباشر لمحدودي الدخل بدعم جانب الطلب بدلاً من جانب العرض في التعليم الجامعي:

يمثل هذا الخيار طريقة لترشيد الدعم الحكومي بالإستهداف المباشر لمحدودي الدخل، فبدلاً من سياسة الاستهداف الواسع بتوفير مجانية التعليم الجامعي لكل الأفراد، تقوم الدولة باستهداف الفقراء مباشرة، وذلك بإتباع أساليب الإستهداف الضيق، بالتحول من تمويل ودعم جانب العرض (الجامعات) إلى تمويل ودعم جانب الطلب (الطلاب)، سواء بالمنح الدراسية أو القروض الميسرة أو كلاهما معًا. وهذا الخيار القائم على دعم جانب الطلب (الطلاب)، ويفترض متنبنوه أنه قادر على تحقيق الكفاية، الكفاءة، العدالة في الوقت نفسه.

فمن حيث "الكفاية"، فإنه سيوفر الكثير من الموارد المالية التي كانت موجهة لطبقات لا تستحق الدعم. كما أن تنافس المؤسسات التعليمية المختلفة؛ لجذب الطلاب الحاصلين على الدعم المباشر بتقديم أفضل المناهج والبرامج التعليمية، سيؤدى إلى زيادة "الكفاءة". وتتحقق "العدالة" بتمكين غيرالقادرين على تحمل نفقات التعليم الجامعي من الالتحاق بمؤسسات أصبحت أفضل وأكفء، وليست أقل مما يحصل علية الأغنياء من تعليم في جامعات خاصة أو مسارات خاصة داخل الجامعات العامة (عبد العزيز، ٢٠١٨، ٦٣).

٥- تنويع مصادر التمويل:

يرتكز هذا الخيار على السماح لمؤسسات التعليم الجامعي بتنويع مصادر تمويلها من خارج التمويل الحكومي، وتحقيق استقلال كامل فيما يخص الأصول التي تمتلكها. وهذا ما يفسح في المجال لاستعمال مصادر تمويل متعددة بما فيها:

- **وضع أقساط جامعية تعكس التكاليف الحقيقية، والقيام بتحديد حجم الإعاناته المالية للطلاب وفق نظام مقنن لبرامج المنح الدراسية للطلبة المتفوقين.**
- **تطبيق مبدأ حصة نسبية من المنح «كوتا» للطلبة الفقراء في كل كلية، مع تطبيق نظام خاص للقروض الطلابية في الجامعات بشروط ميسرة ومعدلات فائدة منخفضة.**
- **إتاحة حرية أكبر للجامعات العامة في توليد الدخل من خلال تقديم المساعدات العلمية والفنية، والخدمات الاستشارية، وبرامج التدريب التعليمية، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى تحسين جودة وكمية الأعمال البحثية والاستشارية التي يتم التعاقد عليها نتيجة هذه المنافسة مع المؤسسات الأخرى التي تقوم بهذه الخدمات.**
- **إنشاء صناديق هبات أو وقفيات للجامعات؛ تمول من تبرعات الخريجين وسائر القائمين بالتبرعات، إضافة إلى المنح المقدمة من الجمعيات الخيرية والمؤسسات الوقفية.**
- **إبرام عقود طويلة الأمد مع هيئات القطاع الخاص، تقوم هذه الهيئات، بموجبها ببناء المساكن الطلابية وتشغيلها وصيانتها، ومن ثم استرداد تكاليفها من إيجارات يدفعها الطلبة.**

إن هذه الإجراءات من شأنها أن تزيد من دخل الجامعات المتأتي من المصادر غير الحكومية، كما ستتيح لها مرونة هي في أشد الحاجة إليها في تخصيص الأموال التي تجنيها أو إعادة استثمارها، ويمكن للجامعات أن تستعمل أموالها التي تكسبها من هذه الأنشطة المولدة للدخل في سبيل تعزيز الجودة والكفاءة؛ بتحسين المناهج الدراسية، والبنية التحتية، والتجهيزات، والخدمات الطلابية، إضافة إلى تطوير المهارات المؤسسية والبحثية (فهمي & سامي، ٢٠١٢، ١٠١).

٦- تبني الدولة لصيغ التعليم الجامعي الممول ذاتيًا:

يستند هذا الخيار إلى أن يكون التعليم ممول ذاتيًا؛ بحيث لا يتم الإنفاق عليه من الموازنة الحكومية، وإنما عن طريق الرسوم الدراسية التي يدفعها الملتحقون بالتعليم الجامعي. وتتعدد صيغ التعليم الممول ذاتيًا، ومنها:

- **التعليم التعاوني: هو تعليم يتم فيه التعاون بين مؤسستين الأولى تعليمية والثانية إنتاجية أو صناعية، ويتم من خلال هذه الصيغة مساهمة المؤسسة الإنتاجية أو الصناعية في كلفة التعليم، ويتحقق الارتباط الفعلي والموائمة الحقيقة بين التعليم الجامعي وعالم الإنتاج، كما أن الجامعة تستفيد من الشركات كمراكز تدريبة وتعليمية، وتصبح الجامعة مركزًا لاستشارات، والإعلان، والتسويق لمنتجات هذه الشركات (حامد وأخرون، ٢٠٠٨، ٨٥).**
- **التعليم الجامعي الجزئي (فترات): يحقق هذا النوع من التعليم استثمار المنشآت الجامعية، وزيادة دخل العاملين بالجامعات (الأساتذة والإداريين)، وتوفير موارد مالية إضافية؛ حيث تتيح الجامعات فرصًا مناسبة للطلبة للتسجيل في بعض المقررات بفترات زمنية متقطعة دون وضع سقف زمني محدد للدراسة، وبذلك فإنها توفر مرونة مناسبة لقاء رسوم يدفعها الطلبة المسجلون في تلك المقررات؛ مما يعزز من موازنة الجامعة، ويسهم في تمويلها ذاتيًا (Vossensteyn, 2004, 51).**
- **التعليم عن بعد: والذي يعتبر أحد النماذج التي تهتم بمساعدة المتعلّم في الحصول على المعرفة، والتعلم، والتدريب عن طريق وسائل وأساليب تختلف عن تلك المستخدمة في التعليم التقليدي، وذلك مقابل رسوم يدفعها الطالب، ويتم ذلك من خلال الاستفادة من ما شهدته الشبكة العنكبوتية من تقدم؛ حيث يمكن تزويد الطالب بمؤشرات تفاعلية تتجاوز النص المكتوب والصورة إلى الحوار المباشر والبث الحيّ عبر الانترنت. وبالتالي تكتمل العناصر الأساسية للعملية التعليمية المتمثلة في: المعلم، والمتعلم، والزمان مع عدم شرط المكان، فهذا النوع من التعليم أقل كلفة؛ لأنه لا يتطلب إنشاء مبانٍ أو غيرها بالإضافة إلى اعتماده على الوفرة الهائلة في مصادر المعلومات المتوفرة على الإنترنت (حامد وأخرون، ٢٠٠٨، ٨١).**
- **فتح شعب دراسية بمصروفات: حيث تقوم بعض الجامعات بفتح شعب للدراسة بالكليات تحت مسمى "برامج التعليم المتميز" على أن يقوم الطالب بتحمل قدرًا من التكلفة للحصول على نوعية أفضل من التعليم، ويعتمد هذا النوع من التعليم في المقام الأول على ما يقدمه الطلاب من مصروفات؛ حيث تسهم تلك المصروفات في تحديث المعامل، ودفع أجور العاملين والأكاديميين بالجامعة، بالإضافة إلى تخفيف العبء عن ميزانية الجامعات (مينا، ٢٠٠١، ١٣٤).**

٧- إشراك القطاع الخاص في تمويل التعليم الجامعي:

يتبلور هذا الخيار في قيام شراكات بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص الصناعية والإنتاجية، ويقصد بالشراكة التزام بين طرفين أو أكثر لاستثمار المصادر المتاحة لتحقيق هدف مشترك، والوصول إلي سُبل لتبادل المنفعة، فكل طرف يعمل على استثمار ما يملك من إمكانات مثل: المال، والخبرة، والوقت، والبيانات، والسمعة، وفي المقابل يتوقع كل منهما تحقيق منافع مشتركة (Vidal, et. al., 2002, IV).

وبالتالي أصبحت الشراكة بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية ضرورية للتغلب على المشكلات التمويلية؛ حيث يمكن من خلال تعزيز قدرة الجامعة على إنتاج التكنولوجيا، الذي يتطلب تعاونًا بين الجامعات ومراكز البحث والحكومات والمؤسسات الإنتاجية (النجار، ١٩٩٩، ١٦).

كما تسهم الشراكة في توفير الدعم المالي المتواصل للتعليم الجامعي؛ إذ إن تكلفة ذلك التعليم بأنواعه الأكاديمية، والتكنولوجية، والبحثية في ارتفاع مستمر، ومن ثم تحتاج المؤسسات الجامعية إلى دعم متواصل وإلى مصادر تمويل غير تقليدية؛ لذا يجب أن تكون مؤسسات الإنتاج من بين هذه المصادر (العثمان، ٢٠٠٩، ٦٥ – ٦٦).

بالإضافة إلى أن الشراكة من شأنها تنمية دخل الجامعة، وتعزيز سمعتها ووظيفتها بين الجامعات المُناظرة، وانفتاحها على قضايا المجتمع، وبناء الروابط العلمية والاقتصادية معه، وذلك من خلال توفير الكثير من الفرص والمجالات لتدريب الطلاب وتطوير المناهج والمقررات الجامعية وفقًا لسوق العمل وحاجات المجتمع (الحارثي، ٢٠٠٩، ١١٩ – ١٢٠).

ومن أكثر الآليات انتشارًا للشراكة بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية، والذي من خلالها يمكن للجامعات تعزيز مصادرها التمويلية:

- الأبحاث المشتركة: ويقوم فيها الباحثون من الجامعة والقطاعات الأخرى بالبحث والتطوير في مواضيع ذات اهتمام مشترك، ويمكن أن يكون مقر البحث في الجامعة أو خارجها، وتتشارك الجامعة مع المؤسسة الأخرى في تحمل تكاليف المشاريع البحثية، على أن يتم تطبيق نظام الإعفاء الضريبي على هذه النفقات المقدمة للأبحاث كنوع من الدعم الحكومي للتعاون والشراكة بين القطاعين الجامعي والصناعي.
- العقود البحثية: يتعاقد القطاع الصناعي مع الجامعة لإجراء بحث أو تطوير لمجالات معينة؛ حيث يقوم بذلك الباحثون وإدارة المشروع من الجامعة، ويتحمل القطاع الصناعي التكاليف على أن تقوم الجامعة بتقديم تقارير بعد انتهاء البحث، وتمتلك الجامعة نتائج الأبحاث على أن تكون للجهة الممولة الأولوية أو الصلاحية في استخدام هذه النتائج.
- التراخيص: وتكون عبر السماح للقطاعات الأخرى باستخدام براءات الاختراع أو المخترعات التي تملكها الجامعة؛ وذلك مقابل دفع قيمة التراخيص التي قد تشمل كذلك استخدام برمجيات، أو معامل، أو مواد تملكها الجامعة.

-التجمعات: وفقًا لهذه الآلية يتجمع عدد من الجامعات والمؤسسات من قطاعات أخرى كالصناعية والحكومية تقوم بإنشاء تجمع، والتشارك في رصد ميزانية للقيام بمشاريع بحثية في قضايا تهم هذه المؤسسات، وترجع ملكية النتائج في الغالب إلى التجمع الذي يهدف – في كثير من الأحيان– إلى تجنب تكرار الأبحاث والمشاريع نفسها وإضاعة الجهد والميزانيات لمؤسسات وجامعات تمتلك الخطط والأهداف نفسها في قضايا بحثية معينة.

-منح بحثية ومنح البرامج الأكاديمية: بهدف تعزيز البحث العلمي في أحد المجالات؛ حيث يقوم القطاع الخاص بتقديم منحة يتم منها الصرف على مستلزمات البحث والباحثين داخل الجامعة، وفي منح البرامج الأكاديمية يتم دعوة عدد من المختصين كأساتذة زائرين أو باحثين زائرين؛ لتقديم محاضرات لطلاب الجامعة، وعمل أبحاث مشتركة تصرف تكاليفها من هذه المنحة. والجدير بالذكر أن الكثير من هذه المنح تقوم على العلاقات بين أستاذ الجامعة والقطاع الخاص؛ حيث تعطى لأستاذ الجامعة الكثير من الصلاحيات في التحكم واتخاذ القرار في الصرف في هذه المنحة، كما تجب الإشارة إلى أن عددًا من الشركات انتهجت هذا الأسلوب بهدف استقطاب كفاءات مميزة من خريجي الجامعات، خاصة من طلاب الأستاذ الجامعي الذي أعطيت له المنحة.

-الاستشارات والإرشاد والتوجيه التقني: يقوم الأستاذ الجامعي بتقديم عدد من النصائح، والاستشارات للمؤسسة من القطاع الصناعي أو القطاعات الأخرى؛ بغرض مساعدة هذه المؤسسة على مواجهة المشاكل التي تواجهها.

-إنشاء الشركات والمؤسسات الإنتاجية بناءً على نتائج الأبحاث الجامعية: وتشير إلى الشركات التي تقوم على نتائج الأبحاث و التطوير الذي قام به الأستاذ الجامعي أو الطالب؛ بغرض تفعيل نتائج الأبحاث من الناحية الاقتصادية، ويكون أستاذ الجامعة أو الطالب في بعض الأحيان هو مدير هذه الشركة.

-تطوير الموارد البشرية والتواصل الاجتماعي بين أفراد المؤسسات: ويشمل العديد من الأنشطة كاستضافة موظفي المؤسسات في القطاعات الأخرى للدراسة، أو تلقي برامج تدريبية في الجامعات، وأيضًا استضافة أساتذة الجامعات والباحثين في المؤسسات الخاصة كباحثين غير متفرغين، بالإضافة إلى البرامج التدريبية في الشركات للطلاب، والندوات والمؤتمرات المشتركة (البخاري، ٢٠٠٩، ٢١٨ – ٢٢٠).

٨- الاستثمار الأمثل لمرافق وأملاك المؤسسات الجامعية:

يستند هذا الخيار إلى إمكانية تحقيق الجامعات إيرادات إضافية عن طريق استثمار المطاعم، ومساكن أعضاء هيئة التدريس، والمزارع، والمستشفيات الجامعية، واستثمار الأجهزة والمعدات لإنجاز أعمال مختلفة لحساب الغير، واستخدام ورش الجامعية، وتأجير بعض الممتلكات كالنوادي والمطاعم. كما يمكن تنفيذ أنشطة ذاتية كإقامة المعارض؛ حيث تستضيف الجامعة المعارض المختلفة بهدف

الحصول على موارد مالية، وإقامة المحاضرات والحفلات والمؤتمرات وتخصيص ريعها لصالح الجامعة المضيفة، وتكوين الفرق الرياضية للدخول في مسابقات مع فرق الجامعات الأخرى، ويعود ريع هذه المباريات على الجامعات المشاركة.

وتستطيع الجامعة الاستفادة من نشاط دور الكتب للطباعة والنشر؛ حيث تمتلك العديد من الجامعات دورًا للنشر تقوم بطبع الكتب أو شرائها وبيعها محققة مقابل ذلك موارد مالية يمكن أن تساعد فى تمويل عدة أنشطة للجامعة (الدقي، ٢٠١٦، ٤٠).

وبالتالي، يسهم العائد من من هذه الاستثمارات في تحقيق التمويل المستدام للجامعات وتخفيف العبء عن موازنات الدولة .

٩- السماح بإنشاء جامعات خاصة:

يتبنى هذا "الخيار" سماح الدول بإنشاء مؤسسات تعليم جامعي خاص، حيث تشير الأدبيات بشكل عام، إلى ثلاث فئات رئيسة من مؤسسات التعليم الجامعي الخاصة، هي:

مؤسسات النخبة، وتهدف إلى تحقيق التميز الأكاديمي والفكري، وتشير عبارة "النخبة" إلى مؤسسات التعليم الجامعي الخاصة التي "تتنافس" مع مؤسسات التعليم الجامعي الحكومية، ويتم فيها: التركيز على التدريس والتدريب العملي الجيدان، ومراعاة توجه سوق العمل، والبحث عن الروابط مع المؤسسات والمنظمات الدولية والاعتراف بها.

والمؤسسات الدينية والثقافية، والتي تتضمن مؤسسات التعليم الجامعي الخاصة الدينية أو الثقافية المرتبطة بالأديان والثقافات الأخرى.

ومؤسسات تهدف إلى تلبية الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي، وبرزت هذه الفئة لمعالجة الفجوة بين الطلب على التعليم والعرض، والذي غالبًا لا يلبيه الفئتين السابقتين. ويمكن تحديد نوعين من تلك، هما: مؤسسات جادة تعمل وفقًا لمبادئ العمل الجيدة، وتهدف إلى تسهيل وصول الطلاب والخريجين إلى سوق العمل، ومؤسسات غير جادة تعمل بطريقة الهواة أو مخصصة بالكامل للسعي إلى تحقيق الربح (Levy, 2009, 17 – 18).

١٠- مشاركة البنوك الدولية والوطنية والخاصة في تمويل التعليم الجامعي:

يستند هذا" الخيار" على آليات تنفيذ متعددة، منها:

- **تفعيل قوانين البنوك وجعلها أكثر قدرة على تمويل أعمال وأنشطة المؤسسات التعليمية الجامعية.**
- **تخصيص نسبة من أرباح البنوك السنوية؛ لتسيير أعمال هذه المؤسسات.**
- **تشجيع البنوك على منح المؤسسات التعليمية قروضًا حسنة معفاة من الضرائب حال أن تتوسع في قبول أبناء الفقراء.**
- **فرض ضرائب لصالح مؤسسات التعليم على عوائد شهادات الأفراد الإدخارية.**

- ترغيب المشروعات الممولة عبر قروض بنكية على منح الهبات للمؤسسات التعليمية الجامعية من خلال إعفاءات ضريبية.
- دعم البنوك الخاصة لبرامج الجودة في مؤسسات التعليم الجامعي من خلال نهج تشاركي بينها.
- تكفل البنوك الوطنية بمرتبات عدد من شباب العاملين حال عملهم بؤسسات التعليم الجامعي.
- تنويع أنماط الهدايا البنكية السنوية؛ لتتضمن أجهزة تكنولوجية وتعليمية متقدمة.
- توجيه البنوك التجارية والخاصة نحو المساهمة في تمويل البنية التحتية لمؤسسات التعليم الجامعي.
- فرض ضريبة تحت مسمى "ضريبة التعليم الجامعي" على أن يتم تحصيلها من أرباح البنوك الوطنية والخاصة والتجارية؛ لدعم التوسع في إنشاء الجامعات.
- تعاقد البنوك مع الأقسام الأكاديمية المتخصصة بمؤسسات التعليم الجامعي؛ لتدريب العاملين بها دعمًا لبرامج الجودة (محروس & نعمان، ٢٠١٩، ٦٦).

يتضح بعد اقتراح خيارات لتحقيق التمويل المستدام للتعليم الجامعي أن الحكومات في حاجة إلى تعبئة موارد مالية إضافية واتخاذ خيارات وقرارات من شأنها تحقيق استدامة التعليم الجامعي.

كما أنه يجب رصد النفقات؛ لتحديد مدى تخصيص الموارد المالية المتوافقة مع أولويات السياسة التعليمية المطبقة، وما أثر تلك التدفقات المالية على تحقيق أهداف التعليم الجامعي، الأمر الذي تيطلب القيام بتحديد من الذي يستثمر في التعليم، وحساب التكاليف الفعلية، وتقييم مدى فعالية وكفاءة تخصيص الموارد.

نتائج البحث

تبين من البحث أن اعتماد الجامعات على التمويل الحكومي وحده في تغطية نفقاتها المتزايدة لا يحقق استدامتها؛ حيث ضغف إمكانية زيادة هذا التمويل بمعدل مماثل لارتفاع عدد الطلاب المقبولين في تلك المؤسسات، كما أدى ذلك تدريجيًا إلى فقدان الجامعات استقلالها المالي وقدرتها على التخصيص الأمثل لمواردها، وفي ضوء ما سبق معالجته توصل البحث إلى عدة نتائج، هي:

١- يجب على التعليم الجامعي في ضوء الضغوط الاقتصادية وازيادة الطلب الاجتماعي عليه الأخذ بخيارات التمويل المستدام.
٢- يستهدف التمويل المستدام للتعليم الجامعي تنويع مصادر التمويل؛ لكي تتخلص الجامعات من كل تبعية مالية قد تعيق استمراريتها، وبقائها، ونموها حاليًا ومستقبلاً.
٣- يتطلب تحقيق التمويل المستدام تمكين الجامعات من خلال تحقيق الاستقلال الإداري والمالي التام؛ ليتسنى لها تفعيل خياراته، والاستفادة القصوى من بدائله.

٤- يظل التمويل الحكومي أحد ركائز تمويل التعليم الجامعي، ويمكن تعظيم الفائدة منه من خلال زيادة ميزانية التعليم الجامعي، وترشيد الانفاق، وتقليل الهدر، وإحداث توازن بين موازنات الجامعات، وتدبير موارد مالية إضافية.

٥- يستند تفعيل التمويل المستدام على خيارات للتمويل تحقق الكفاية، الكفاءة، والعدالة.

٦- تتمحور مصادر التمول المستدام في: مصدر حكومي، و/أو موقف واضح من مشاركة القطاع الخاص في التعليم، و/أو شراكه بين الجامعات والقطاع الخاص ومؤسسات الإنتاج، و/أو تبني صيغ للتمويل تحقق الاكتفاء الذاتي، وتدعم الطلاب بصورة كاملة.

٧- تتعدد خيارات التمويل المستدام للتعليم الجامعي، وبالتالي قد يتم الاقتصادر في التطبيق على أحد تلك الخيارات أو الجمع بين أكثر من خيار، ويعتمد ذلك على السياسة التعليمية التي تم إقرارها، والتي هي في الأساس تلك الأهداف المستقاة من المجتمع، وترتبط ارتباطًا وثيقًا بالسياسة العامة للدولة، مما يجعلها متسقة مع الأهداف المجتمعية الأخرى.

٨- يمثل تطوير الإطار التشريعي والقانوني حجر الزاوية لإطلاق الدور التمويلي المستدام، لا سيما فيما يتعلق بتطوير القوانين والتشريعات المرتبطة والمنظمة لصلاحات واستقلالية الجامعات الإدارية والمالية، ولدور القطاع الخاص من حيث صور مساهمته ومشاركته في العملية التعليمية، بحيث يتم التوفيق العادل بين توفير الحوافز المناسبة لجذب القطاع الخاص للاستثمار في التعليم، وأولويات النهوض والارتقاء بالتعليم وجودة مخرجاته بالنسبة للدولة وللمجتمع.

المراجع

أولاً – المراجع العربية

أبو النصر، ممدوح الصدفي & محمود، نشأت فضل & أبو عرايس، نجاح حسنين (سبتمبر ٢٠٠٢). تمويل التعليم الجامعي في جمهورية مصر العربية: بدائل مقترحة في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة. *مجلة التربية جامعة الأزهر*، ١١١، ص ص ١٧١ – ٢٢٣.

أبو شمالة، نواف محمود محمد (يوليو ٢٠١٨). الارتقاء بالتعليم في الدول العربية: متطلبات الاستدامة وقيود التمويل. *مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية*، ١٩ (٣)، ص ص ٣٧ – ٨٢.

البخاري، عصام أمان الله (٢٠٠٩). *دراسة لعوامل النجاح والتحديات في التجربة اليابانية في الشراكة المجتمعية بين القطاعات الصناعية والحكومية والجامعية*، ندوة الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي في المملكة العربية السعودية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ص ص ٢١٧–٢٣٨.

بلتاجي، مروة محمد شبل (يوليو ٢٠١٥). تمويل التعليم العالي في مصر: المشاكل والبدائل المقترحات. *مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية*، ١٦(٣)، ص ص ٣ – ٢٤.

بلتاجي، مروة نصر (٢٠١٢). *التعليم العالي في مصر بين قيود التمويل واستراتيجيات التطوير*. مؤتمر التعليم العالي في مصر بين قيود التمويل واستراتيجيات التطوير، شركاء التنمية، القاهرة ، ١٠ إبريل، ص ص ١ – ٢٠.

الجهاز المركزى للتعبئة والعامة والإحصاء (٢٠١٢). *مصر في أرقام ٢٠١٢* ، القاهرة: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء..

الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء (٢٠١٩). *الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١٩* . ع (١١٠). القاهرة: الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء.

الحارثي، زايد بن عجير (٢٠٠٩). *بعض المعوقات والتحديات لقيام الشراكة الفعلية في مجال البحث العلمي في الجامعات السعودية*، ندوة الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي في المملكة العربية السعودية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ص ص ١١٩–١٢٧.

حامد، دينا علي (٢٠١١). *اتجاهات تمويل التعليم الجامعي في مصر في ضوء بعض التحولات التربوية المعاصرة* (رسالة دكتوراه). كلية التربية، جامعة المنصورة.

حامد، محمد عبد السلام & آخرون (٢٠٠٨). *تمويل التعليم الجامعي واتجاهاته المعاصرة* . القاهرة: عالم الكتب، القاهرة.

حسانين، إمام & غالب، هالة (٢٠٠٢). التعليم في الخطاب الرسمي: دراسة تحليلية للسياسة التعليمية في مصر في الفترة من ٨٢/٨١ – ٢٠٠٠/٩٩. في: ناهد رمزى (تحرير). *العدالة الاجتماعية في التعليم الأساسي*، المشروع الدائم للتعليم والتنمية، ١، القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

الحوت، محمد صبري (أبريل ٢٠١٥). تمويل نظام التعليم وشرعية التساؤل: لماذا المأمول.. في ضوء أحوال الواقع. *دراسات تربوية ونفسية (مجلة كلية التربية بالزقازيق)*، ٧٨ (١)، ص ص ١ – ٧.

ـــــــــــــــــــ (سبتمبر ١٩٨٨). تعبئة موارد مالية إضافية للتعليم العالي في مصر. *مجلة كلية التربية بالزقازيق*، ٣ (٧)، ص ص ٣٥٠ – ٣٧٨.

الخويت، سمير عبد الوهاب (٢٠٠٤). *النظرية في اقتصاديات التعليم الجامعي*. طنطا: دلتا للطباعة والكمبيوتر والتصوير.

الدقي، نور الدين (ديسمبر ٢٠١٦). تمويل التعليم في الوطن العربي، الوثيقة الرئيسة للمؤتمر الخامس عشر للوزراء المسئولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي. *المجلة العربية للتربية*، ٣٥ (١)، ص ص ٩ – ٨٢.

رحمة، أنطوان حبيب (٢٠٠٠). كفاية تمويل التعليم العالي في الدول العربية: أوضاعها وسبل تحسينها. *المؤتمر العلمي المصاحب للدورة (٣٣) لمجلس اتحاد الجامعات العربية*، بيروت، ١٧–١٩ إبريل، ص ص ٢٢ – ٥٩.

سيف الدين، أشرف محمد محمد (يناير ٢٠١٥). تمويل التعليم الجامعي في مصر، *مجلة كلية التربية بطنطا*، ٧٥ (١)، ص ص ٥٨٧ – ٦٠٣.

الصائغ، عبدالرحمن بن أحمد (مايو ١٩٩٤). الجامعة والقطاع الخاص استراتيجية مشتركة للتنمية. وقائع اللقاء الأول بين ممثلي الجامعات ورؤساء الغرف التجارية والصناعية في دول الخليج العربية. *مكتب التربية العربي لدول الخليج*، ص ص ٥ – ٤٨.

الصغير، أحمد حسين (٢٠٠٥). *التعليم الجامعي في الوطن العربي .. تحديات الواقع ورؤى المستقبل*. القاهرة: عالم الكتب.

عابدين، محمود عباس (٢٠٠٤). *علم اقتصاديات التعليم الحديث*، ط (٢)، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

عادل، ظلال محمد (مايو ٢٠١٦). تنويع مصادر التمويل الذاتي للمدارس الحكومية في مصر على ضوء خبرات بعض الدول: دراسة ميدانية. *دراسات في التعليم الجامعي*، ٣٣، ص ٢٩٩ – ٣٤٧.

عبد العزيز، سلوى محمد (يناير ٢٠١٨). تمويل التعليم العالي في مصر لتحقيق النمو الاحتوائي ودعم التنمية المستدامة. *مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية*، ١٩ (١)، ص ص ٣٧ – ٧٤.

العثمان، عبد الله بن عبد الرحمن (٢٠٠٩). *الشراكة المجتمعية من واقع تجربة جامعة الملك سعود.. كراسي البحث أنموذجًا*، ندوة الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي في المملكة العربية السعودية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ص ص ٤٥-٦٦.

عزب، محمد على (إبريل ٢٠٠٩). تمويل التعليم الجامعي في مصر .. ملامح الأزمة وسبل المواجهة: دراسة مستقبلية، *مجلة كلية التربية بالزقازيق*، ١ (٦٣)، ص ص ١ – ٩٨.

عمار، حامد (٢٠١٠). *عولمة الإصلاح التربوى بين الوعود والإنجاز والمستقبل*. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.

عيد، سعاد محمد (٢٠١٣). *تخطيط السياسة التعليمية والتحديات الحضارية المعاصرة*. سلسلة التربية والمستقبل العربي. ع (٤). القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

فهمي، ياسمين & سامي، نهى (مايو ٢٠١٢). الكفاية والكفاءة والتكافؤ في تمويل التعليم العالي في مصر. في: أحمد جلال، وطاهر كنهان (تحرير): *تمويل التعليم العالي في البلاد العربية: أبحاث في السياسات*، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسية.

مجمع اللغة العربية (٢٠٠٨). *المعجم الوسيط*. ط (٤). القاهرة: مكتبة الشروق الدولية.

محروس، محمد الأصمعي & نعمان، عبد الله عبد العالي (مارس ٢٠١٩). بدائل مقترحة لتنويع مصادر تمويل التعليم العالي في البلاد العربية في ضوء رؤيتي مصر والسعودية ٢٠٣٠. *المجلة التربوية*، ٥٩، ص ص ٣٥ – ٧٠.

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية (٢٠١١). *تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية ٢٠١١*. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة.

مينا، فايز مراد (٢٠٠١). *التعليم في مصر.. الواقع والمستقبل حتى عام ٢٠٢٠*، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

النجار، فريد (١٩٩٩). *التحالفات الاستراتيجية من المنافسة إلى التعاون .. خيارات القرن الحادي والعشرين*، القاهرة: إيتراك للنشر والتوزيع.

الهلالي، الهلالي الشربينى (يناير ٢٠٠٧). اتجاهات حديثة في تمويل التعليم الجامعي. *مجلة بحوث التربية النوعية*، ٩، ص ص ١٠٦ – ١٢٥.

وزارة المالية (٢٠٢٠). *التقرير المالي الشهري يناير ٢٠٢٠*، القاهرة: وزارة المالية، القاهرة.

اليونسكو (٢٠١٨). *التقرير العالمي لرصد التعليم: المساءلة في مجال التعليم .. الوفاء بتعهداتنا*. ط(٢)، باريس: اليونسكو، باريس.

ثانياً – المراجع الأجنبية

Boilard, Steve D. (2016, Jun). Connecting State and Institutional Finance Policies for Improved Higher Education Outcomes. *Center for California Studies, California State University Sacramento,* pp. 1 – 17.

Gallegos, Viviana Lujan, et. al (2005). Sustainable Financing for Marine Protected Areas: Lessons from Indonesian MPAs, Case studies: Komodo and Ujung Kulon National Parks, Amsterdam: Amsterdam University, pp. 1 – 34.

Gilard, P. (1990). *Cambridge Learners Dictionary.* London: Cambridge University Press.

Hahn, R. (2007).*The Global State of Higher Education and the Rise of Private Finance,* Washington, DC: Institute for Higher Education Policy & Global Centre for Private Financing of Higher Education.

Hjorth, Peder & Bagheri, Ali (2006). Navigating Towards Sustainable Development, A System Dynamics Approach, *Futures*, 38 (1), pp. 74 – 92.

Hopkins, Charles (1998). *Educational Innovation for Environmentally Sustainable Development,* Report of the Third UNESCO-ACEID International Conference, Bangkok: UNESCO Regional Office for ASIA and the Pacific.

Jaramillo, A. & Melonio, T. (2011, August). *Breaking Even or Breaking Through: Reaching Financial Sustainability While Providing High Quality Standards in Higher Education in the Middle East and North Africa.* Washington, DC: World Bank.

Levy, D. (2009). Growth and Typology. In Bjarnason, S. , et. al. *A New Dynamic: Private Sector Education*, pp. 1- 22, Paris: UNESCO,.

McNernery, Frank (2009). *Policy Options to Finance Public Higher Education in Afghanistan* (Doctoral dissertation). School of Education, University of Massachusetts.

Mun,Tasang C. (1994). *Cost Analysis of Educational Inclusion of Marginalized Populations*, Paris: IIEP.

Organization for Economic Co-operation and Development (2019). *Education at a Glance 2019*, Paris: OECD.

Panigrahi, J. (2018, Jun). Financing of Higher Education Institutions: Evidence from select case studies of universities in India, *Aarthika Charche*, 3(1), pp. 37 – 46

Pearsall, Judy (ed.) (2001). *The New Oxford Dictionary of English*, Oxford: Oxford University Press.

Salmi, J. & Hauptman, A. (2006). Innovations in Tertiary Education Financing: A Comparative Evaluation of Allocation Mechanisms. *World Bank Education Paper Series*, 4, Washington, DC.

Tewarie, Bhoendradatt (2011). Thinking Through Sustainable Funding. In: M. Martin and M. Bray (Eds), *Tertiary Education in Small States: Planning in a Context of Globalization*, pp. 232 – 246, Paris: IIEP.

UNESCO (1997). *Statistical Yearbook*, Paris: UNESCO.

United Nations Development Programme (1994). *Human Development Report 1994*, Oxford: Oxford University Press.

Vidal, Avis, et. al (2002, March). *Lesson form the Community Outreach Partnership Center Program*. Washington DC: U.S. Department of Housing and Urban Development & Office of Policy Development and Research.

Vossensteyn, H. (2004). *Fiscal Stress:* Worldwide Trends in Higher Education Finance. *Nassf Journal of Student Financial Aid*, 34 (1), pp. 39 – 55.

Williams, Ronald C. (2005, August). *Higher Education Stakeholder's Perceptions of Tennessee's Current Performance Funding Policy* (Doctoral dissertation). Tennessee- State University, Nashville.

Woodhall, M. (2004). *Cost-benefit analysis in Educational Planning*. 4th (edition). Paris: IIEP.